الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــوم السياسية
قسم العلوم السياسية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق والعلـــوم السياسية
فرع: العلوم السياسة
تخصص: إدارة وحكامة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): عبد الوهاب عويطي

تحت عنوان

علاقة الحكم الراشد بالإدارة المحلية في الجزائر

دراسة حالة بلدية بوسعادة

لجنة المناقشة:

د. جعفري عبد الرزاق	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/ خوني يوسف	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د.رداوي عبد المالك	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/ 2019

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار .. وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

(والدي العزيز **– ساعد-**

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة – **دليلة-**

.. شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

.. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

إلى من عرفت معها معنى الحياة

الى رفيقة دربي زوجتـــــــي الغالية **أسماء**

الى من صنعت البسمة فينا

اختي الغالية

هديـــــــــل

شكر

كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم

تستطع فلا تبغضهم

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير ، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير الى كل أساتذة قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية –جامعة المسيلة

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، و نخص بالذكر أستاذتي المشرفة خوني يوسف

وإلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات ، فلهم منا كل الشكر.

مقدمة الفصل الأول :[1]

يهدف هذا الفصل إلى دراسة التأصيل المعرفي والنظري للحكم الراشد و الادارة المحلية من خلال معرفة ماهية الحكم الراشد والادارة المحلية وكذا إبراز أهداف ودواعي قيام نظام الإدارة المحلية باختلافها سواءا كانت سياسية او إدارية او اجتماعية ، ومن خلال هذه الدراسة يمكن تحديد ماهية الحكم الراشد والادارة المحلية .

من المشكلات المنهجية التي يعاني منها ويواجهها الباحثين في العلوم الإنسانية بصفة عامة والعلوم السياسية على وجه الخصوص هي صعوبة تحديد المفاهيم وضبطها وأيضا العلاقة بين المفاهيم المشابهة ، باعتبار تحديد المفاهيم وتعريفها بمثابة الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤية البحثية .

لذلك سوف نعالج في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للبحث» حيث نتطرق في المبحث الأول منه إلى مفهوم الحكم الراشد؛ تعريفه وظروف نشأته؛ ثمّ مقوّماته ومعاييره، وأبعاده.

أما المبحث الثاني فسوف نتطرق فيه إلى ماهية الادارة المحلية تعريفها مستوياتها ووظائفها ومقوماتها و أهدافها

المبحث الأول مفهوم الحكم الراشد:

المطلب الأول : نشأة وتعريف الحكم الراشد:

أولا .نشأة وتطوّر الحكم الراشد:

مصطلح الحكم ذو أصل يونانى(Kubeman) وعرف باللاتينية بـ (gubernare)

وكان يستخدم في اللغة الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة(gouvernement) (طريقة وفن الإدارة) وانتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع عشر (governance) ؛ ثم أستخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة 1478 [1]ليُستعمل في نطاق واسع عن تكاليف التسيير سنة ١٦٧٩٠ ومع بداية الثمانينات أستخدم من طرف المنظمات المالية الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي ، إلا أن الأستاذين جيمس ماش و جوهان اولسن استخدما هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية وهذا عندما نشرا كتابًا يحمل عنوان (إعادة اكتشاف الهيئات)؛ الذي نشر عام 1989 في الولايات المتحدة

الأمريكية وتساءلا من خلاله الباحثان عن كيفية تحديث المنضمات وتكييف الإستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك كله برشادة الحكم.[2]

ففي عام 1989 قدم البنك الدولي تقريرا عن وضعية التنمية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء بعنوان . (إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام) » وتم فيه وصف

[1] شعبان فرج .الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر . أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية » تخصص نقود ومالية» جامعة الجزائر - 2012-2011 » ص03

[2] سنوسي وحشية ء فتيحة قالية »٠ الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية ٠ مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم الاقتصادية » تخصص اقتصاد المالية والبنوك جامعة البويرة»: الجزائر- 2015-2014 ٠ ص32

الأزمة في المنطقة كأزمة حكم حيث تم ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية» وأرجعت أسباب فشل الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات نفسها.

ومع طرح مفهوم الحكم الراشد من قبل البنك الدولي فإن العديد من المؤسسات الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات العلمية المختصّة» بدأت في تناول هذا المفهوم الجديد بدرجات متفاوتة وجاءت بعضها أكثر جرأة من البنك الدولي حيث نادت بضرورة إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية الحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الرشيدة في حين اكتفت بعض المؤسسات على وضع تعريفات للحكم الراشد ينسجم مع المنهج الفكري الخاص بها والأولويات المرتبطة بسياق عملها وأهدافها.

وامتدت مناقشة أساليب الحكم من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات القطاع الخاص الذي شمل قطاع التجارة والصناعة والبنوك وغيرها ولقد مهّد هذا الاهتمام الواسع بمفهوم الحكم الراشد الطريق لتطوّر أدبياته بسرعة» فمع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين برز هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمفهوم على غرار طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 الذي هدف إلى تغيير دور الدولة» و الاعتراف بدور الفاعلين المتعددين والتوجّه الفعّال نحو التعامل في إطار المشاركة والشراكة مع قضايا وتحدّيات التنمية البشرية.

وعلى إثر التطور تشكل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر إتساعا من مدخل البنك الدولى يرتكز على تبني أنماطا من علاقات القوى السياسية والاقتصادية والإدارية ذات أطر أكثر تفاعلا وتكاملا بين كافة شركاء التنمية» وفي إطار هذا المدخل الواسع تجاوز مفهوم الحكم الراشد

كونه أداة لمحاربة الفساد الإداري والمالي فقط ليشمل محاربة الفساد السياسي ودعم تعزيز المشاركة السياسية.

وبعد هذا التحول التدريجي لمفهوم الحكم الراشد حدث هناك تحولا واسعا على المستوى العالمي وعلى نطاقات ومستويات مختلفة شملت الشركات والمؤسسات ففي سنة 2000 تم إضافة بُعدَا جديدا للحكم الراشد وهو القدرة على التنبؤ حيث قدم هذا الأخير في ضوء الأزمات المالية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي الأمر الذي أدَى إلى ضرورة ادخال تحسينات في إدارة الشركات والنظم المالية والمصرفية.

من خلال هذا الرصد الكرونولوجي للتطور التاريخي لنشأة الحكم الراشد يتضح أن الحكم الراشد قد تطور فيما بعد وأصبح شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر عبر تفعيل قيّم الشفافية والمساءلة وإشراك المجتمع المدني في وضع السياسات التنموية وتنفيذها والابتعاد عن كل أشكال الرشوة والفساد وإهدار المال العام .

ثانيا: أسباب إعادة ظهور مفهوم الحكم الراشد:

يمكن تفسير أسباب إعادة ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى جملة من العوامل:

- إنهيار النظم الاشتراكية في شرق أوروبا حيث أصبحت المنظمات الدولية تربط بين الحكم الديمقراطي الليبرالي و بين الحكم الراشد وكأن الإثنان شيء واحد.
- حدوث تغيرات على مستوى دور وظيفة الدولة و مكوناتها الرئيسية» فمن المتغيرات الحديثة تقلص دور الحكومة في الإدارة بإسقاط فكرة الإدارة المركزية الوحيدة لحساب الاعتراف بسلطة المجتمع المدني وفعالية القطاع الخاص فالفشل في إدارة التخطيط المركزي في مجالات التنمية الشاملة أدى إلى تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني.

- تنامي دور الشركات العالمية و الشركات المتعددة الجنسيات في التأثير على صنع السياسات العامة و إعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص و دور مؤسسات العمل المدني حيث أصبح للفاعلين المجتمعين دور أكبر في التأثيرات على السياسات العامة و الإدارة.

- المتغيرات الاقتصادية و الحضارية» و مفاهيم العولمة فرضت قَيْم و مبادئ جديدة على الإدارة لمواكبة التطورات التقنية و الإلكترونية'.[1]

- النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية و الإدارة العامة و ترهل الإدارة و تقادمها وازدياد العجز في الميزانيات» و ارتفاع المديونية و انخفاض الإنتاجية حيث تستعمل الدولة كمكان لتقاسم و توزيع المغانم على حساب الاقتصاد الوطني مع عدم محاولة الأجهزة الحكومية التكيّف مع المتطلبات المتغيرة والمتسارعة للمجتمعات المتقدمة.

- ضعف نسبة المؤسسات السياسية والإدارية وغياب أو ضعف أنظمة المحاسبة والمساءلة في نظم الحكم فيها الكثير من شخصنه السلطة» وعدم الفصل بين العام والخاص.

- تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية و خاصة في الوطن العربي حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلة نوعية اتجاه تعزيز الديمقراطية بل شهدت على العكس عددا من الانتكاسات، من خلال عدم العمل بالقيم والمعايير التي تبنى عليها

[1] عبد النور ناجي." دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر:دراسة حالة الأحزاب السياسية".مجلةالفكر.العدد03.»ص_ 108.109 .

الديمقراطية ، ولهذا فمعظم المحاولات العربية للتحول كانت شكلية؛ وأن النخب الحاكمة في هذه الدول قد انحازت لهذه العملية اضطراريا وليس بنية التحول."[1]

- عدم الاستقرار السياسي إذ معظم دول العالم الثالث تعاني من شدة وطأة الصراعات الداخلية حيث تتيح هذه الصراعات عن أزمات اقتصادية» و تدهور الوضعية الاجتماعية و الفتن و الطائفية إلا أن العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من أجل المشاركة في الحكم و اختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية» وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان.
- الأزمة المالية التي واجهت الدول النامية و عجزها عن تلبية احتياجات المواطن» و هذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص و المجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على الفقر و الأمراض و نقص التعليم خاصة في الدول النامية» و استمرار تفشي ظاهرة الأمية!.[2]

ثالثا : تعريف الحكم الراشد

أ) **الحكم الراشد لغة :** مصطلح مركب يتكون من :

الحكم : إن كلمة الحكم في اللغة العربية مشتقة من جذر ثلاثي (ح ك م) وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم » جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية[3]

[1] اسماعيل معراف. الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية » منشورات الجزائر ANEP © I « 2009« ص 46

[2] أيوسف أزوال الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة). جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة.2009-2008,. ص 20-19.

[3] محمد علي أمين. آليات الحكم الراشد في إدارة التنوع الثقافي. مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية . د

ويشير المعجم الوسيط في اللغة العربية إلى أن كلمة (حُكم) مشتقة من مصدر ثلاثي لتدل على معان متعددة تختص بجوانب عدّة من نسق الحكم بالمعنى الاصطلاحي الحديث للحكم فهي حسب نفس المعجم (حكم) أي قضى بين الناس ويقال حَكِمَ له وحكم عليه وحكم بينهم فالحكم هنا يعني أيضا القضاء بين الناس[1] ويعني الحكم أيضا العلم ويعني الحكم كذلك الحكمة مما يتيح المجال لاعتباره من المبادئ السامية (الرحمة فوق العدل أو المصلحة العامة في القضاء » والعدل هو أحد معاني الحكمة و (المحكمة) هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات و(الحكومة) تعني ردّ الرجل عن الظلم [2] لكنها تستخدم محدثا بمعنى الهيئة التنفيذية أو الحاكمة ما يعني أن الأصل في الحكومة هو الرد عن الظلم وإقامة العدل عاما الحاكم فهو من نصّب للحكم بين الناس ويتم تنصيبه من قبل الآخرين ما يتيح منطقيا إمكانية تنحيته أو مساءلته [3] فهذه المعاني المختلفة والتي تتراوح بين الرحمة والحكمة والعدل والتحكم تستخدم في مواضع مختلفة وعلى عملية الحكم بين الناس في القضايا والمجالات المتباينة وتطلق هذه المعاني بناءًا على النتيجة أو الحاصل من عملية الحكم .

أما كلمة الحكم أو الحاكمية في أصلها انجليزي (Governance) فهي مصطلح قديم أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية ولاسيما في معاجم تحاليل التنمية » ويمكن شرحه بأنه طريقة تسيير سياسة وأعمال وشؤون الدولة.

ب ان » جامعة السليمانية -2014 »ص08.

[1] نبيل دحماني ٠ الديموقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر . مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية » تخصص الديموقراطية والرشادة» الجزائر » جامعة قسنطينة - 2011-2010 »ص38

[2] ' حنان جيلاني ٠ الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري ٠ مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية . تخصص Bola) وحكامة محلية» الجزائر» جامعة المسيلة- 2015-2014 ص 10

[3] نبيل دحماني » مرجع سابق ذكره ,ص38

ويعرف الفقيه (هوريو) الحكم بأنه إدارة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات وممارستها في مختلف المستويات المركزية واللامركزية والمحلية والإقليمية، ويعرف قاموس أكسفورد مصطلح (Governance) بأنه الطريقة التي تحكم نشاطات الحكم في دولة معيّنة أو الطريقة التي تسيطر على شركة أو منضمة معينة » وهذا لا يعني أن المهم هو طريقة الحكم ٠ بل هو معيار أساسي لكي نفهم مدى نجاح هذا الحكم ونقرره.

والحكم ليس بديل عن الحكومة وهو مفهوم يعترف بالقوة والسلطان داخل السلطة الرسمية المؤسسات الحكومية وخارجها » ويعرف الحكم على أنه القدرة على تنسيق وتنمية السياسات والمشاريع والبرامج التي تمثل مصداقي 5 قطاع عريض من المصالح (الحكومية ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) » فالانخراط العام والتنمية المؤسسية، السلطة، ومحاسبة القيادة كلها قضايا تهم الحكم.

ويمكن تعريف الحكم بأنه السلطة التي تدير كل شؤون المجتمع في الدولة ولها صفة عليا وتشمل النطاق الرسمي وغير الرسمي وتعمل من أجل المصالح العامة وتسوية النزاعات مكونات المجتمع.[1]

– أما لفظة **الراشد:** فهو من الفعل رشد رشدا ورشادا فهو رشيد والرشيد من أسماء الله الحسنى كما يعني من يحسن التقدير» ويقال عند العرب رشد أمره أي وفق فيه:

واسترشد أي اهتدى وهداه وطلب منه أن يرشده؛ والرشد أي المستقيم على طريق الحق مع تصلب فيه فهو ضد الغي والفساد[2]

[1] محمد علي أمين ؛ مرجع سابق ذكره »ء ص 08.

[2] صلاح الدين الهواريء المعجم الوسيط المدرسي عربي . دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشرء بيروت» ص652

ولهذا فإن جميع القواميس والمعاجم العربية وحتى جميع المرجعيات الإسلامية تؤكد على أن نقيض الحكم الراشد هو الحكم الفاسد كما أشار القرآن الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضع في ذلك لقوله تعالى وهو يخاطب الأوصياء على اليتامى " إن أنستم مَنِهُمْ رشدا فادفعوا إِلَيْهِمْ أُمْوَالَهُمْ ..." [1]الرشد

هنا يعني كما قال العلامة جلال الدين السيوطي في تفسيره هو الصلاح في الدين والتصرف في المال وهذا الصلاح لغة عكس الفساد.[2]

والرشد يعني العقل كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه حينما قيل له صف لنا العاقل فقال هو الذي يضع الأمور مواضعها فالحكم الرشيد بهذا المعنى هو وضع كل أمور الدولة من حيث التشريع والتنفيذ والقضاء مواضعه أي أن يكون موافقا لما نصت عليه النظريات العلمية والمعرفية وتجارب الأمم وقبل هذا وذاك أن تكون موزونة بميزان الشرائع السماوية» وأن لا تكون مخالفة لهاء ولهذا فمسألة استيراد الوصفات الغربية والشرقية للحكم الراشد لا يجب أن تخرج عن هذه القاعدة.

ويقول الله تعالى ((...فقالوا ربّنا آتنا من لدنك رّحمة وَهَيِّئ لنا من أُمّرنا رشدا)) [3].

ويقول عز شأنه أيضا ((...قال يا قوم هؤلاء بّناتي هُنّ أطهر لَكُمْ فأتقُوا الله ولا تخزون أليس منكم رَجل رشيد))[4].

---

[1] القرآن الكريم ، سورة النساء ؛ الآية 06.

[2] جلال الدين السيوطي جلال الدين المحلي: تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف مذيلا بأسباب النزول من لباب النقول للسيوطى. قراءة وتعليق: الشيخ أبو سعيد بلعيد الجزائريءدار الإمام مالك صفحة 60 ص 78

[3] القران الكريم سورة الكيف الآية 09

[4] القران الكريم سورة هود الآية 78

ب) الحكم الراشد اصطلاحا: ليس هناك إجماع على تعريف واحد للحكم الراشد نظرا للاختلاف والتعدد في الآراء الفكرية وتشعّب مجالاته بين الإدارية والسياسية والاقتصادية، من هذا المنطلق يمكن إدراج بعض التعاريف وهي كالتالي :

أ) .تعريفات المؤسسات الدولية:

– **تعريف البنك الدولي :** يعتبر البنك الدولي أول من بادر باستخدام مضامين الحكم الراشد كأالية لإدامة التنمية حيث قدّم في تقريره الصادر سنة 1992 تحت عنوان (الحكم الراشد والتنمية) تعريفا للحكم الراشد على أنه (أسلوب ممارسة الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدول من أجل تحقيق التنمية)

من خلال هذا التعريف يمكن أن نميّز أن البنك الدولي أعتمد في تعريفه للحكم الراشد على الربط بين تطوير الإدارة والتنمية في الدول النامية » نظرا للفشل الذي يميّز المشاريع التنموية لهذه الدول » حيث أرجع الخبراء الفشل إلى سوء التسيير (تسيير السلطة) للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة » مع ضرورة أن تتسم البيئة الجديدة

للتسيير بالعدالة وأن يكون الحكم الراشد المكمّل الأساسي للسياسات الاقتصادية[1] .

– **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(undp)**:عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته أي أن يتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها تستطيع أن تشكل مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم وحل خلافاتهم .

[1] ليلى بن عيسى. الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي . بحاث إقتصادية وإدارية العدد الرابع عشر » الجزائر.جامعة بوسعادة -2013 ص199

هذا التعريف يركز على استخدام كل الآليات والطرق القانونية والمؤسسات المدنية لاحترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها.

– **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:**عرفت الحكم الراشد على أنه استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة يثير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.[1]

– ركز هذا التعريف بالأساس على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية

والبيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

– **تعريف الأمانة العامة للأمم المتحدة : كوفي عنان :**أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أن الحكم الراشد لا يمكن فرضه سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنطمات الدولية ولا يمكن خلقه بين عشية وضحاها وإنما هو إنجاز ونتيجة لحد ذاتها وبدون دولة القانون الإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياستها والسلطة الشرعية لا يمكن تحقيق حكم راشد كما يؤكد على إعداد البيئة المساعدة والمناسبة ، وهو ما يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين إضافة إلى الاندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم والمتعارف عليه أن الحكم الراشد قد طرح على المجتمعات الديمقراطية وغير الديموقراطية » لكن حسب كوفي عنان فإن تجسيده يتوقف على عدة شروط منها دولة الحق والقانون وهذا ما لم يتحقق بعد في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

[1] خيرة بن عبد العزيز . دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري2 » مجلة الفكرعدد 8 . الجزائر » جامعة باتنة- د س ن » ص 319

- **تعريف المقاربة النظرية:** عرفه بعض الباحثين في السبعينيات على أنه عملية قيادية وتوجيهية لشؤون منظمة ماء والتي قد تكون دولة أو جمعية أو مؤسسة عمومية أو خاصة وذلك من خلال تنسيق الاستشارة والمشاركة والشفافية في إنجاز القرار.

- **تعريف التنمية البشرية:**هو الحكم الذي يعزز ويدعّم رفاه الإنسان ويوسع قدرات البشر وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تمثيل كافة أطياف المجتمع وتحديد مسؤولياته أمامه لضمان جميع مصالح الجماهير.

- **تعريف المقاربة المؤسساتية :** الحكم الراشد هو تحديد معايير حسن سير الإدارة فى البلدان النامية والقيام بإصلاحات مؤسساتية ضامنة لنجاح مختلف البرامج الاقتصادية وتقديم مبادئ أساسية وإجراءات جديدة لضبط والحد من الاحتلال واللا توازن في النشاط العمومي.[1]

- **تعريف المنظمة العالمية للصحة OMS:** تتبنى وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك من خلال التأكيد على المشاركة المسؤولة و على نتائج قطاعية متعادلة و دائمة» في مجال الصحة»؛ فإن الحكم الجيد هو " عبارة عن المشاركة المسئولة لمن هم معنيون بإعداد و تنفيذ السياسات. البرامج و السلوكيات المؤدية لأنظمة صحية عادلة ودائمة.

- **تعريف المعهد الدولي للعلوم الإدارية:** يرى أن الحكم الراشد هو " العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة و الحكم و قدرة التأثير السياسي على السياسات و القرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية و التنمية الاجتماعية » واقتصر هذا المفهوم

[1] سهام غضاب. الإصلاح الإداري والحكم الراشد في الجزائر ٠ مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية . تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية » الجزائر » جامعة بوسعادة -2010-2009 . ص 24

على الجوانب الإدارية و التقنية في اتخاذ القرارات السياسة العامة [1]

ب) التعريفات الأكاديمية:

– يعرفه الأستاذ(Français Xavier Merrien) الحكم الراشد على أنه يتجسد في فعالية ونجاعة التدخل العمومي والانتقال من المركزية إلى اللامركزية أي من الدولة المتدخلة إلى دولة الضبط في تسيير المرفق العام إلى التسيير على أساس مبادئ السوق والانتقال من السلطة العمومية الاحتكارية إلى الشراكة مع الفاعلين العموميين والخواص.

بهذا الشكل فإن مفهوم الحكم الراشد يرتكز على ثلاثة أركان أساسية:

– وجود أزمة في طريقة الحكم.

– ضعف الفعالية والنجاعة في العمل العمومي بسبب فشل الأشكال التقليدية في التسيير.

– ظهور أشكال جديدة للتسيير أكثر ملائمة للمعطيات الحالية.

[1] حنان جيلاني » مرجع سابق ذكره » ص 1

وأضاف الأستاذ FX Merriem الراشد يتعلق بعملية يشارك فيها كل الفاعينمن كل طبيعة وكذا المؤسسات العمومية » حيث يقومون بتوظيف مواردهم ومشاريعهم ،وخبراتهم وطاقاتهم من أجل خلق تحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات[1].

– **تعريف مورتن بوس** :هو الحكم الذي يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة ويتضمن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل في المجال العام .

– **تعريف هومين السنهانس** :هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني[2].

– **تعريف Marcou Rangeon et Thiebault** :الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.[3]

– **تعريف ريتشارد كور (Richard CORELY)** : هو مجموعة من التراكيب و الآليات و الإجراءات لأجل الاتصال و التسيير و صنع القرار الذي يتبنى التوقعية و الثقة، ومن بين الأكاديميين العرب الذين قدّموا تعريف للحكم الراشد نجد:

1 نضيرة دوبابي ، الحكم المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية . مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية » تخصص اقتصاد وتنمية» الجزائر » جامعة تلمسان ز-2010-2009 . ص 143

2 سهام غضاب » مرجع سبق ذكره »ص25

3 "الزهرة فلاحي ' واقع الحكم الراشد في البلاد العربية و تحديها لواجهة الفساد الإداري"»2 مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية ، بكلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية جامعة 20 أوث 1955 .سكيكدة. يومي 02/03 ديسمبر 2007.

– **محمد السيد أحمد:** فقد عرف الحكم الراشد على أنه تعبير عن شيئا ما » يتقرر نظام حكم دون تخطيط مسبق و دون رسم أو تحديد مسبق) » أي يعتبره حتمية و ضرورة دون خطة مسبقة .

– **الأخضر عزي و غانم جلطي** :فيعرفان الحكم الراشد على أنه مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساعدة المسيرين للإلتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم و غير قابلة للانتقاد أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك أي في مجال التسيير » هذا التعريف ركز على الشفافية و المساءلة كقاعدة واضحة:ء كما أشار إلى أن هناك أطراف فاعلة تساهم في تسير الأعمال.[1]

ج) **:تعريف الحكم الراشد من طرف المشرّع الجزائري:**

لقد ورد مصطلح الحكم الراشد في "القانون رقم " 06-06" المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية : حيث عرفته بأنه "هو الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن و تعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية "

كذلك تحدّث عنه في مادته 11 و ذلك في إطار تسيير المدينة حيث تحدث عن ترقية لحكم الراشد في مجال تسيير المدن و الذي يكون عن طريق :

– تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة .

– توفير و تدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة

[1] حنان جيلاني» مرجع سبق ذكره.ء ص 13

– توفير و تدعيم الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها.

وإذا حللنا جيدًا تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد نجد فيه معياريين حيث يتضمن مؤشر السلوك بحيث تكون " الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن" من جهة ومن جهة أخرى يتضمن مؤشر التسيير أيضا في إشارته "للعمل في إطار الشفافية".[1]

المطلب الثاني : مقوّمات ومعايير الحكم الراشد

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير ومقومات عديدة ومتنوعة بحيث تختلف أولوية تطبيق هذه المعايير من بلد لآخر » مما يميّز هذا الحكم أن معاييره وخصائصه ومقوماته لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها فحسب »٠ بل تتعدى هذا لتشمل المواطنين أنفسهم باعتبارهم ناشطين واجتماعيين أيضا ومن بين هذه المقومات والمعايير نجد ما يلي:

– **المشاركة:**

المشاركة تعني حق الإنسان في التصويت وإبداء الرأي بشكل مباشر أو غير مباشر عبر النواب في المجالس المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج والسياسات والقرارات » والمشاركة تتطلب توفير قوانين تضمن حرية تشكيل الجمعيات والمنضمات والأحزاب والحرية في الانتخابات والحرية في التعبير وضمان المشاركة الفعّالة [2] » بحيث يجب أن تكون هذه المشاركة منضّمة واقعية »هذا ما يتطلب قدرا كافيًا من حرية الرأي والتعبير[3].

[1] منير نوري و فاطمة الزهراء غربي » الحكم الراشد والفساد الإداري ٠ مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية .٠ بكلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية» جامعة 20 أوت 5 سكيكدة» يومي 02/03 ديسمبر 2007.

[2] محمد علي أمين» مرجع سبق ذكره .ص 25

[3] خيرة بن عبد العزيز » مرجع سبق ذكره »٠ ص333

- الشفافية والمساءلة:

تعني الشفافية قبل كل شيء حق الشعب في معرفة الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات التي تعنيه » ومن الذي يتخذها ومن أية ظروف تم ذلك وكيف تسير الموارد العامة ومن الذي يسيّرها ومن أجل ماذا فهي بتعبير آخر توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها إفساح المجال أمام السياسات العامة » وتبرز أهمية توفر المعلومات الإحصائية عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام » وأهميتها في تصويت السياسات الاقتصادية وتعبير الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك كمصدر رئيسي لهذه

المعلومات » كما يجب نشرها بصفة دورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة و المحاسبة من جهة ومن أجل التخفيف من الهدر للمال العام ومحاصرة الفساد من جهة أخرى .

فالشفافية هي الضمانة للحكم الراشد فسوء التسيير يكرّس الغموض وعدم الوضوح (اللاشفافية)» بينما تساهم الشفافية في محاربة الرشوة والفساد الذي يعتبر العدو اللدود للحكم الراشد .

من الوسائل الكفيلة بتقوية وتجسيد الشفافية» وجود صحافة حرة (حرية الصحافة) وإقرار التعددية» يسمح للمواطن تكوين نضرة خاصة تجاه الشؤون التي تعنيه [1] .

[1] سهيلة أمنصوران .٠ الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي :دراسة تحليلية اقتصادية حالة الجزائر مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية » فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 2005٠ 2006« ص 136

تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات» فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يجب أن تكون متاحة بصفة مباشرة لأولئك المهتمين بهاء ويجب توفير المعلومات الكافية لهم لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها[1].

تنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التسعة التالية لتحقيق الشفافية:

- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية» مما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.

- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها المعلومات التي يجب توفيرها المواعيد التي يجب نشرها فيها المسؤولية القانونية عن عدم نشرها.

- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة آدائها.

- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية وتقدير معدّلات المخاطرة الإستثمارية .

- أن يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر .

- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال .

- أن يتم توفير البيانات الأساسية من الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم.

- أن يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصّل ودقيق وسريع.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة » جانفي 1997 »٠ ص09

– أن تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري كلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور[1].

– حكم القانون :

حكم القانون يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي لذا يعتبر هذا المعيار أهم عنصر مكون للحكم الراشد بحيث نجد معظم التعريفات التي سبق ذكرها أعطت أهمية كبيرة لهذا العنصر أي تجسيد و إقامة دولة الحق والقانون» باعتباره من القيم التي تمنح للسلطة السياسية مشروعيتها لتمكينها من التحرك ومباشرة عملها في إطار المصلحة العامة » فهو الإطار الذي ينضّم العلاقات بين المواطنين من جهة» وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى كما أنه ينظم العلاقة بين المؤسسات الحكومية ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء بهدف تأمين العدالة والمساواة بين المواطنين» كل هذا لا يتأتى إلا بتوضيح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

– حسن الإستجابة :

نعني بحسن الاستجابة قدرة المؤسسات والآليات عل خدمة الجميع وتلبية حاجيات الجميع دون استثناء .

– التوافق :

[1] بوزيد سايح» سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية ٠ مجلة الباحث ٠ الجزائر ء جامعة ورقلة. ص 58.

يقصد بالتوافق القدرة على التوسيط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع وإن أمكن حول المصلحة العامة والسياسات العامة –

الفعالية:

تهدف إلى توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد فالإدارة الفعالة باستطاعتها أن تساهم في تحقيق النمو ومحاربة الفقر كما أنها تستطيع أن تساهم في تحديد التوجيهات الجديدة وتقديم الموارد والخدمات الأساسية بأقل التكاليف، وعموما إذا كانت الفاعلية تعنى الاستخدام الجيّد للموارد العمومية» فبدونها تفقد المؤسسات العمومية مشروعيتها في تسيير مرافقها العامة.

– المحاسبة :

المقصود بها وجود نظام كامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص القدرة على العام من التعسف واستغلال السياسيين.

– الرؤية الإستراتيجية :

هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس

وتنمية المجتمع والقدرات البشرية[1].

المطلب الثالث : فواعل وأبعاد الحكم الراشد

[1] سهيلة إمنصوران » مرجع سبق ذكره . ص 37

أولا: فواعل الحكم الراشد

1-الدولة (الحكومة،القطاع العام)

لا يوجد تعريف موحد للدولة ذلك باختلاف وجه نظر المفكرين واهتماماتهم وحسب تعدد المجالات والميادين» قانونية» سياسية... من هذا المنطلق سنسعى إلى إعطاء أهم التعريفات لبعض المفكرين للدولة هي كالتالي :

– الدولة هي الأمة التي تملك حريتها » وتختار قيادتها » وتحدد ممتلكاتها وحدودها بحيث يمكنها أن تكون شخصيتها المستقلة مع جيرانها والمجتمع الدولي فتعلن انضمامها إليه بوصفها دولة تشارك في أمال الأمم الأخرى[1]

– **يعرفها غاستون بوتلو** :على أنها المؤسسة السياسية العليا المشتملة على مجموعة المؤسسات الأخرى التي تستمد وجودها وسلطتها من الدولة .

– **يعرفها ماكس فيبر**:على أنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم معين.

– **يعرفها محسن خليل**:أنها جماعة من الأفراد تغطي على وجه الاستقرار إقليما معينا تخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسونها.

– **يعرفها نبيل راغب**:الدولة على أنها تشمل مفهومين يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا عضويا » فهي من خلال المفهوم الأول تدل على مجموعة من البشر لهم خصائص تميزهم عن

[1] عبد الرحمان إبراهيم الجويبرء الإدارة والحكم في الإسلام (الفكر والتطبيق)» لبنان :بيروت ١الدار العربي للموسوعات : 1 . الطبعة الخامسة » ص 12

غيرهم وتعني بذلك الدولة الأمة» ومن خلال المفهوم الثاني والذي يعد أكثر تحديدا تدل على أجهزة الحكومة في أمة معيّنة أي الدولة الحكومة.

إن الدولة تضطلع بممارسة وظائف متعددة ومتنوعة وفي شتى المجالات والميادين فكونها تركز على البعد الإجتماعي فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع وكونها صاحبة السلطة إذ تتحكم وتراقب ممارسة القوة » وكونها مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين » وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع. [1] كما أنها تعمل على وضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء مثلما هي معنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق وكذلك تعمل على الاهتمام بالخدمات التي لا يُقبل عليها القطاع الخاص[2].

وذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد [3] والمهتمة خصيصا بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة .

فالدولة من خلال مؤسساتها الحكومية تعمل على تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم وتزويدهم بالفرص المتساوية ٠ وتأكيد شموليتهم في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية » وفتح المجالات للحصول على الموارد المتوفرة » والحكومات يجب أن تعمل على توسيع لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين » ولتغيّر الظروف

[1] حليمة رزيق » الدولة في ظل مقاربة الحكم الراشد ٠ مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية » تخصص إدارة وحكامة محلية » الجزائر » جامعة المسيلة - 2014-2013 »ص19

[2] يوسف أزر وال » مرجع سبق ذكره » ص 52

[3] محمد غربي ٠ الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية) ٠ مجلة دفاتر السياسة والقانون عدد خاص أفريل1 201. الجزائر » جامعة الشلف » ص_374

بشكل سريع ومناسب » فالحكم الراشد في القرن الواحد والعشرون يفرض على حكومات الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء أن تعيد النظر في تعريفها لدورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

يجب على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة وذلك من خلال القوانين التي تسمح بتشكيل المنضمات غير الحكومية ومنضمات المجتمع المدني ولا تقمعها كما يجب أن تعطي صلاحيات واسعة إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي من أجل أن تقوم بوظائفها » وتعمل على خلق الأطر الحوارية بين جميع الأطراف سواء كانت داخل مؤسسات رسمية مثل المجلس التشريعي أو المجلس الاقتصادي أو المجلس الاجتماعي أو في هيئات ولقاءات غير رسمية لكنها منضّمة ٠ مثل اللقاء الدوري مع هذه الهيئات والحوار معها حول السياسات العامة[1].

2- القطاع الخاص:

أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد في الدول التي تحتاج الى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى أن القطاع الخاص إعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك حيث أن القطاع الخاص يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة والتقانة لتجسيد عمليات التنمية » إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنضمات المجتمع المدني في مجلات مختلفة كالتعليم والصحة » كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات من الوعي السياسي والحضاري اللازم لإقامته.

[1] يوسف أزر وال » مرجع سبق ذكره » ص 52.

ولتجسيد الحكم الراشد لابد من إجراءات تتّخذ لتكون الحد الفاصل بين المشاكل البيروقراطية التي تحول دون تكريس الرشادة في الحكم وبين النموذج المستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحكم الراشد » ويتحقق ذلك بمشاركة كل الفاعلين في صياغة اتفاقية للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية والسلوكيات السلبية التي تؤثر على التوجهات الصحيحة في مجال التنمية خاصة ويتم ذلك باستغلال موارد البلاد وقدراتها بالشكل الصحيح الذي يحقق النجاعة المؤدية إلى الانتقال من نظام حكم يقوم على ممارسة السلطة إلى حكم قادر على تقديم خدمات عمومية بالمجتمع بتكاليف أقل ونوعية جيدة ومقبولة.

وتتمثل الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الخصوص فيما يلي :

- العمل على توحيد النصوص القانونية للحد من انتشار و تجذر البيروقراطية .
- تخفيف الإجراءات الإدارية فيما يخص اعتماد المشاريع الاستثمارية .
- تسهيل انتقال المعلومات بين مختلف القطاعات وداخل القطاع الواحد.
- عقلنة الاستهلاك والتحكم في الموارد المادية والمالية.
- العناية بمشاركة المواطنين وتسهيل اتصالهم بالإدارة وفتح أبواب الخدمة العمومية[1].
- توفير الفرص والإمكانيات لتفجير الطاقات والمواهب في مختلف الميادين.

3- المجتمع المدني:

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشا بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها . منها على سبيل المثال

[1] محمد غربي » مرجع سبق ذكره » ص 375

الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح و الجمعيات الأهلية والمنضمات غير الحكومية[1]

تعكس طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني أحد أهم محاور حسن الحكم » بحيث أعتبر التأكيد على فعالية المجتمع في مواجهة الدولة أحد أهم الشروط الأساسية للتنمية » فالمجال الاجتماعي المستقل عن الدولة الذي يؤكد على وجود مجال عام بين طرفي معادلة لقوى[2].

تستطيع مؤسسات العمل المدني وفي مختلف المجتمعات أن تلعب دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعيش فيه» إما أن تكون أداة تدعم وتعزّز دور السلطة في تلك الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحكم الراشد أو أن تلعب الدور العكسي.

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تدعّم السلطة في تعزيز الحكم الرشيد من خلال الأطر التالية .

– تنفيذ حملات توعية مستمرة لتعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وأفراده » ذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجاهين ومع ذوي العلاقة وخاصة في القضايا المحورية والحاسمة وذات المساس المباشر بحقوق الإنسان وحرياته.

[1] عبد النور ناجي .المدخل لعلم السياسة . الجزائر » دار العلوم للنشر : 2007؛: ص170

[2] عبد النور ناجي. دور منضمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر(دراسة حالة الاحزاب السياسية) ، مجلة الفكر العدد الثالث ، جامعة عنابة » الجزائر :د س ن » ص 113

– المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة و التداول في القضايا الهامة وخاصة في صياغة القوانين وتعديلها وكذلك في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

– إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا والمشاكل المجتمعية كالفقر والبطالة وقضايا المرأة والطفل واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية.

– تقديم التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة بهدف سد الثغرات والفجوات في الأداء وتعزيز الأداء الإيجابي.

– المساهمة الفاعلة مع السلطات ومؤسسات العمل المدني المختلفة والخاصة» من أجل تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية وخضوع القائمين عليه للمساءلة.

– العمل مع السلطات على تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان الحقوق والحريات والحد من الانتهاكات ومعاقبة القائمين عليها[1]

ثانيا : أبعاد الحكم الراشد

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن عدة أبعاد مترابطة ومتصلة فيما بينها حيث لا يمكن أن تستغني على أي منها، وإذا ما انعدم أو غاب أحد هذه الأبعاد لا يمكننا أن نتحدث عن وجود حكم يتسم بالرشادة والصلاح » وهذه الأبعاد هي كالتالى :

– البعد السياسي :

يعتبر البعد السياسي الأساس الأول لتكريس الحكم الراشد » ويقتضي هذا البعد ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة » وهذا لا يعني أن وصولها وممارستها للحكم قد تمّت بطريقة

[1] ' المركز الفلسطيني للإتصال والسياسات التنموية ، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد : 1 .ص 11

تتوافق مع ما تقول به الإرادة الشعبية » بحيث لا يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة » وتمثل المؤسسة التشريعية حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتجة انتخابا حرا ونزيها ودوري ؛ وتنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية وفي ظبط الرقابة على الحكومة التي تأتي على رأسها عادة أكثر التيارات السياسية حصولا على ثقة الناس فى الانتخابات ويجب أن تعكس مؤسسة التمثيل ضمانة لصلاح ورشاد الحكومة وتزداد فعاليتها بقوة هذه المعارضة.

إن توفر هذا البعد من شأنه أن يكرّس الاستقرار السياسي الذي يعد اللبنة الأساسية في للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع ومن ثم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحكم الراشد والانتقال من معالجة المشاكل التقليدية (كضمان السلم وتحقيق الاستقرار الداخلي) إلى البحث عن تكريس رهانات جديدة تتوافق مع متطلبات أكثر عصرنة يدعمها الحكم الراشد كضمان الصحة العمومية والحفاظ على البيئة...الخ[1].

- البعد القانوني :

يتجسد الحكم الراشد من خلال هذا البعد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات ومن جهة أخرى بفتح القنوات أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام » ومعنى هذا الحكم الذي يطبق القانون بطريقة غير تعسفية كما لا يعفي المسؤولين من تطبيق القانون يعني مرجعية وسيادة القانون على الجميع ومن دون استثناء» انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي » وتوفر هذا البعد من شأنه أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التى تقوم بها الحكومة ومن ثمَّ توقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين مما ينجم عليه وجود توافق بين

[1] حسين عبد القادر . الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية 2 تخصص الدراسات الأورومتوسطية. الجزائر ' جامعة تلمسان : 2012-2011 2 ص 43- 44

مختلف هذه القوى السياسية والمجتمعية ٠ هذا ما يؤدي إلى تجسيد ميداني لفكرة الحكم الراشد[1].

- البعد الإداري :

إن الحكم الراشد يقتضي إعادة تشكيل وتعريف الدولة والإدارة العامة بطريقة أكثر شمولا على إشراك مواطنيها في الحكم من خلال الاستجابة بقدر أكبر لاحتياجات المواطنين ومطالبهم معتمدا في ذلك على المزيد من الشفافية والمحاسبة » وإعادة نضام الإدارة العامة رسم نظامه الإداري من أجل تحسين كفاءته مع الاحتفاظ بمسؤوليته الأساسية في تطبيق سيادة القانون ومسؤولياته عن التنمية » وورد في إعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية أن الإدارة الحكومية هي إحدى العناصر الرئيسية لتحقيق الحكم الراشد وأهدافه وذلك من خلال .

- تحرير الكثير من الموارد في الدول الفقيرة من أجل استخدامها طبقا للأهداف الإنمائية للألفية وذلك في حالة زيادة كفاءة الإدارة الحكومية.

- عن طريق زيادة الشفافية واستئصال الفساد » يقل توجيه الموارد النادرة للدول الفقيرة بعيدا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- وجود إدارة حكومية تفي باحتياجات المواطنين لاسيما النساء والفئات المهمشة يعد أمرا أساسيا لضمان استمرار هذه الإنجازات داخل نطاق الأهداف الإنمائية للألفية.

[1] سفيان فوكة و مليكة بوضياف ٠ الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ٠ جامعة حسيبة بن بوعلى .٠ الشلف الجزائر :يومي 6-17 ديسمبر 2008.

– زيادة خضوع المؤسسات التابعة للدولة للمساءلة» يعد مَلمحًا أساسيا للإستراتيجيات الحكومية من أجل سد الفجوة الديمقراطية ومن ثم تعد أمرا جوهريا لتحقيق الأهداف

الإنمائية للألفية .

إن إعادة النظر في دور الدولة من خلال الإدارة العامة في إطار الحكم الراشد يكون من خلال المنهج القائم على حقوق الإنسان الذي يتضمن عناصر المشاركة والشفافية فى عملية صنع القرار عدم التمييز التمكين» مساءلة الأطراف الفاعلة [1]

– البعد الاقتصادي :

يكمن البعد الاقتصادي للحكم الراشد في تحقيق الرشادة الاقتصادية و هذا من الإجراءات و القرارات التي تكون لها تأثير على النشاطات الاقتصادية للدولة و علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى يتضح ذلك من خلال بعد الشفافية» فالحكم الراشد من خلال التدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية يعتبر عاملا مخفِضًا لمخاطر الإستثمار.

فالدولة من خلالها تهيئتها لمناخ السياسة القوية تساهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية و يبرز البعد الاقتصادي للحكم الراشد كذلك من خلال الدعوة إلى مرونة القوانين و الإصلاحات الاقتصادية[2].

– **البعد الإنساني:** على الرغم من أهمية الأبعاد السابقة للحكم الرشيد في بناء مجتمعات تنموية تقدمية إلا أنها تحتاج إلى ضرورة توفر بعد آخر لا يقل أهمية» بل يعد الأكثر تأثيرا

[1] يوسف زدام ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي (من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية2002- 2004) . مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري » جامعة الجزائر :2006 - 2007 . ص 23 .

[2] خيرة بن عبد العزيز.مرجع سبق الذكرء صر37-36

في تحقيق الرشادة السياسية و الاقتصادية و الإدارية و يتمثل هذا البعد في تحقيق الرشادة الإنسانية من خلال القدرة على بناء إنسان حضاري واع بمسؤولياته» عارف بمشاكل وطنه ملتزم بالعمل على تطويره و تحقيق مصالحه» محافظ على حقوق غيره له من المكتسبات العلمية و الصفات الخلقية ما يمكنه من تسيير شؤونه بكل أمانة و مسؤولية و نزاهة و شفافية» مدام أن السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعتمدها العديد من الدول هي بالدرجة الأولى صناعة بشرية فلا يمكن تحقيق الرشد في صياغتها و صناعتها و تنفيذها ما لم تتوفر رشادة لدى صانعها أي أن يكون صانعها الإنسان المتعلم و المعلّم الواعي بأهمية استخدام العلم لتطوير و ترقية مجتمعه؛ الإنسان الراقي. الإنسان الحضاري صاحب الأفكار البناءة الذي يقرر أن يهب عمله ووقته و جهده و عمره لبناء حضارته و وحدة أمّته و تقديم الخدمة لأبناء وطنه[1]

[1] عنتره بن مرزوق ، الحكم الراشد بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية . مجلة البحوث السياسية » جامعة الجلفة: العدد الثالث : ديسمبر 2013 .ص 153 .

المبحث الأول : ماهية الإدارة المحلية في الجزائر

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية

من الصعب تقديم تعريف دقيق وشامل للإدارة المحلية، وذلك راجع إلى التباين والاختلاف في التعريفات التي يقدمها المفكرون في مجال الإدارة بصفة عامة والمحلية بصفة خاصة ولكي نثري الموضوع يجب إعطاء بعض وأهم التعريفات التي تطرقت إلى الإدارة المحلية من خلال ما يلي:

- تعرف الإدارة المحلية على أنها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية أو مصلحية تباشر اختصاصات تحت إشراف السلطة المركزية[1]
- كما تعرف بأنها عبارة عن "**تنظيم الجهاز الإداري في الدولة على نحو يسمح بتعدد أشخاصها الإداريين على أساس إقليمي ، وذلك بأن يتخصص في شؤون كل إقليم من أقاليم الدولة جهاز إداري يكون أكثر اتصالا بالجمهور وفي أغلب الأحيان منتخبا من قبل الأفراد أنفسهم، وتتمتع بنوع من الاستقلال الإداري والمالي مع خضوعه لإشراف رقابة الحكومة المركزية في إطار ما يسمى الوصاية الإدارية.**[2]
- وتعرف الإدارة المحلية أيضا على أنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها وتعمل على الاستغلال

[1] وفاء أفالو و أمينة شرفي دور الحكومة في تحسين الادارة المحلية » مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية واقتصادية» الجزائر » جامعة سكيكدة.: 2013.: ص37

[2] محمد على الخلايلة الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر . (دراسة مقارنة)» » دار الثقافة للنشر والتوزيع » عمان : 2009؛. ص 40.

الأمثل لمواردها الذاتية وترتبط في ذلك بالحكومة المركزية من خلال السياسة العامة للدولة والعلاقات المحددة في الدستور والقانون.

- يعرفها الكاتب الفرنسي **Waline** بأنها نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين[1].
- وكمجالس منتخبة يعرفها كرام مودي بأنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين لسكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة.[2]
- بينما يعرفها العطار، بأنها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة المركزية .
- يعرفها الأستاذ سمارةالزغبي على أنها أسلوب للإدارة يتم مقتضاها تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.[3]
- أوهي توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية، بما من شانه تمكين هذه الأخيرة من إدارة مرافقها في النطاق المرسوم قانونا والهدف منها هو توفير الخدمات وتقديمها إلى المواطنين.[4]

لتقييم هذه التعاريف نرى أن الإدارة المحلية هي عبارة عن عملية تقوم على توزيع الوظائف الإدارية من السلطة المخوّلة بذلك (المركزية) في العاصمة إلى هيئات محلية

لتقييم هذه التعاريف نرى أن الادارة المحلية هي عبارة عن عملية توزيع الوظائف الادارية من السلطة الخولة بذالك (المركزية) في العاصمة الى هيئات محلية منتخبة عبر التراب الوطني ، كما هو الحال في

---

[1] عتيقة جديدي إدارة الجماعات المحلية في الجزائر (بلدية بوسعادة نموذجا) ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية جامعة بوسعادة الجزائر :2012-2013 « ص 15-14

[2] سليمان أعراج، دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر مابين 2000-2010 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية ، جامعة الجزائر 03 : 2010-2011 ، ص 18-19

3 المرجع نفسه ص 18-19

4 عبد العزيز صالح بن حبيتور الإدارة العامة المقارنة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن :2009، الطبعة الأولى 25324

الجزائر لأحكام الدساتير الجزائرية خاصة دستور 1989 و 1996 (على ان الدولة تستمد مشروعيتها من الشعب)[1] وبالتالي فنظام الادارة المحلية نظام ادراي يتمتع بالاستقلالية ولا مركزية تقوم على منح الوحدات الإدارية المحلية بالإشراف والرقابة على أداء وظائفها ومهامها وهو ما جاء واضحا وردا صريحا على كل المشككين في طبيعة النظام الإداري المتبع كما هو محدد في المادتين 15 و 16 على التوالي وفي نفس دستوري 1989 و 1996[2] .

المطلب الثاني: مستويات الإدارة المحلية في الجزائر

تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر شخصيات معنوية تمثيلية والمتمثلة أساسا في البلدية والولاية.

1- الولاية : إن الولاية هي وحدة ومجموعة إدارية لامركزية وإقليمية جغرافية مُنحت الاستقلالية والشخصية المعنوية كما منحت أيضا قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي بالأساس وليس على أساس فني أو موضوعي[3] ، كما تمثل الولاية أيضا السلطة الوصية على البلدية ، لهذا سوف نتطرق إلى تعريف الولاية في مختلف النصوص القانونية والدساتير .

عرفت المادة الأولى من الأمر 69-38المؤرّخ في 23 مايو 1969 المتضمن قانون الولاية بأنها، (الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهي تكون أيضا منطقة إدارية للدولة [4])

كما عرفت أيضا بموجب المادة الاولى من قانون الولاية 90-09 المؤرخ في 1990/04/07 على أنها (الولاية هي جماعة كوصية اقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة ادارية للدولة تنشأ الولاية بقانون)[1]

[1] المادة 11 من الدستور الجزائري لسنة 1989 وكذلك نفس المادة لدستور 1996.

[2] تنص المادتين على ما يلى:المادة: 15 الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية . البلدية هي الجماعة القاعدية المادة: 16 يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية

[3] عتيقة جديدي ، مرجع سبق ذكره ، ص37

[4] عمار بوضياف، شرح قانون الولاية ، جسور للنشر والتوزيع الجزائر : 2012 ص 115

عرفت أيضا بموجب المادة الأولى من قانون الولاية 12-07 المؤرخ في 2012/12/29 على أنها (الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل المجالات والاختصاصات المخولة لها بموجب القانون شعارها هو بالشعب وللشعب . وتحدث بموجب القانون).[2]

2- البلدية:

البلدية عبارة عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية كما أنه أداة لتحريك المجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة التي تساعد المواطنين على استثمار مواردهم وطاقاتهم للمشاركة في العملية التنموية .

تعتبر البلدية في الجزائر هي أقرب الهيئات الرسمية إلى المواطنين، حيث تعايش مشاكلهم اليومية وتعمل على تلبية حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية ...الخ في إطار الصلاحيات والاختصاصات التي يسندها ويخولها لها القانون لذلك نجد هناك عدة تعريفات متشابهة للبلدية في الجزائر من خلال مختلف تعريفات الدساتير والقوانين الجزائرية.

عرفت المادة الأولى من قانون البلدية لسنة 1967 بأنها (البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)[3]

كما عرفت بموجب المادة الأولى من قانون رقم09 -08 المؤرخ في17 أفريل1990 المتعلق بالبلدية: (البلدية هي جماعة إقليمية أساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [1]) وتعرف أيضا بموجب

---

[1] وفاء أفالو و أمينة شرفي، مرجع سبق ذكره. ص54

[2] قانون 07-12 المتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية، عدد 12 الصادرة في 29 فيفري 2012 . ص 09.

[3] عمار بوضياف، مرجع سبق ذكره 2 106

المادة الأولى من قانون البلدية 1011 المؤرخ في 22 يونيو 1 على أنها: (البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون)[2]

المطلب الثالث : وظائف ومقومات الإدارة المحلية.

أولا : وظائف الإدارة المحلية

هناك عدة وظائف أسندت للإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة (ولاية ، بلدية) بالاستعانة بكل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الأهداف والمجالات التي تخص عملها ويمكننا حصر هذه الوظائف فيما يلى :

- **الأمن والنظام العام:** فيما يخص هذه الوظيفة فإنها تتعلق بتسيير الشؤون المحلية وتنظيمها ، كما تعمل كذلك على صيانة المؤسسات وتفعيل عملها ، وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في توفير راحة المواطنين من تقديم مختلف الخدمات ، وتقوم كذلك بتفعيل الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام والقضاء على كل العوامل التي تهدد استقراره.
- المصلحة العامة المحلية: تقوم مؤسسات الإدارة المحلية بعمل هام جدا فيما يخص تسيير وتطوير المصلحة العامة المحلية » لذلك نجد أن الإدارة المحلية اليوم مطالبة بتكييف أساليب عملها وتعاملها مع المواطنين بكل المتغيرات التي حدثت على مستوى المجتمع ونظامه الاجتماعي ككل ، سياسيا واقتصاديا وثقافيا » حيث أنها مطالبة باعتماد أسلوب المرونة والتفهّم لطبيعة العلاقات الاجتماعية وانعكاساتها على تصرفات وسلوكيات المواطنين .
- **حماية الثقافة والعادات المجتمعية:** بحيث تقوم أيضا بمهام الحفاظ على التقاليد الخاصة بالشعارات الوطنية والأعراف الثقافية والاجتماعية.[1]

---

[1] وفاء أفالو و أمينة شرفي، مرجع سبق ذكره. ص48

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية،الأمانة العامة للحكومة ، قانون الجماعات الإقليمية قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.pdf

- **الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن** : تتم هذه العملية من خلال تنمية روح المشاركة الفعلية لدى المواطنين في إدارة شؤونهم » وإعلامهم بما يجري وإطلاعهم على بعض الوثائق وتسهيل مرور المعلومات بين المواطنين وإدارتهم» مما يؤدي إلى إحساسهم بدورهم وارتفاع روحهم المعنوية » وتقبلهم لما تفرضه الهيئات المحلية من التزامات وتكاليف.[2]

ثانيا: مقوّمات الإدارة المحلية

من أهم العناصر والركائز التي تقوم عليها أجهزة الجماعات المحلية أو التنظيم المحلى عموما والجماعات المحلية الجزائرية على وجه الخصوص ما يلي :

- **وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية:** نقطة البداية في الإدارة المحلية الاعتراف بأن ثمّة مصالح إقليمية، من الأفضل أن يترك الإشراف عليها لمن يهمهم الأمر حتى تتفرغ الحكومة المركزية للمصالح التي تهم الدولة كلها فإذا كان من الضروري أن تهيمن الدولة على مرافق الأمن والقضاء والمواصلات بين كافة أرجاء الإقليم ، فإن هناك من المرافق المحلية كالصحة والتعليم... الخ ، ما يُحسن تركها لمن يستفيدون منها مباشرة فهي التي تلبي حاجاتهم بإعتبارها الأقدر على إشباعها.[3]

-**إنشاء و قيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة:** الركن الثاني من أركان الإدارة المحلية هو وجود مجالس محلية منتخبة تتولى إدارة الشؤون المحلية وتتمتع بنوع من الاستقلال في مواجهة الإدارة المركزية، بحيث يأخذ هذا الاستقلال شكلين مالي وإداري، والاستقلال في هذا السياق يعني تمتع المجلس المحلي

---

[1] وفاء أفالو و أمينة شرفي ، مرجع سبق ذكره. ص 42

[2] هاني علي الطهراوي قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا) دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن : 2004 ، الطبعة الأولى ص 07.

[3] وفاء أفالو و أمينة شرفي مرجع سبق ذكره ، ص44

بالحرية في ممارسة اختصاصاته في إنشاء وإدارة والإشراف على المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها وأن تكون لديه القدرة المالية والإدارية للقيام بالواجبات الموكلة إليه[1].

والحقيقة في هذا المقام أن السلطات المركزية لم يثبت أنها تدخلت في يوم من الأيام لأنَ المنتخبين المحليين قد نجحوا في إدارة الأعمال والواجبات المحلية؛ وهل من المعقول أن تسعى الدولة ممثلة في سلطاتها المركزية أن تحطم نجاحاتها بيديها.

– **الخضوع للرقابة الإدارية** :الاستقلال الذي تتمتع به الهيئات المحلية ليس استقلالا مطلقا ، بل يبقى للسلطة المركزية حق الرقابة والإشراف على هذه الهيئات ضمانا لوحدة السياسة العامة للدولة وللتأكد على أن الخدمات المختلفة تؤدى لسكان الوحدة المحلية بكفاءة ومساواة وتأخذ هذه الرقابة عدة أشكال من خلال الرقابة على الهيئات ذاتها والرقابة على الأشخاص والرقابة على الأعمال[2] .

فالسلطات المركزية لا تقف مكتوفة الأيدي أمام تجاوزات السلطات المحلية؛ لآن المسؤولين المحليين ليسوا ملائكة أو مخلوقات مكتفية ولا تحتاج لآي شيء فهم بشر يصيبون ويخطئون ولذلك فمن المنطقي جدا أن تحدث بعض التجاوزات هنا وهناك؛ وقد تكون في حالات أخرى الغالبة، ولذلك فان السلطة المركزية بما لديها من سلطة رقابية تقوم بكبح هذا الوضع كيف لا وقد قال مونتسكيو في مؤلفه المشهور روح القوانين السلطة توقف السلطة Le pouvoir arrêt Le pouvoir وإننا لا نعتقد أن السلطات المحلية في الجزائر في المرحلة الراهنة قادرة على تحمل مسؤولياتها كاملة اتجاه مختلف مواضيع التنمية والشأن المحلي دون الوصاية من المركز.

المطلب الرابع : أهداف الإدارة المحلية

هناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المحلية إلى تحقيقها ولكن وتوخيا للاختصار سوف نحصرها في مجموعة رئيسية هي كالاتى:

[1] محمد علي الخلايلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

[2] وفاء أفالو وأمينة شرفي، مرجع سبق ذكره. ص46

1- **الأهداف السياسية** : ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ وفي إطار ذكر تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية :

- التعددية: يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات و المصالح التنافسية وتعتبر الجماعات المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسلطاتها فالتعددية في صنع القرارات تتيح للجماعات المحلية نفوذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة ...وغيرها[1].
- الديمقراطية والمشاركة: تعتبر الديمقراطية والمشاركة أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى إلى تحقيقها الإدارة المحلية وهي التي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيسا عل مبدأ حكم الناس لأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع ، حيث تعتبر الإدارة المحلية بمثابة الأساس لنظام الحكم الديمقراطي للدولة ككل.
- تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة (اللامركزية).

2- **الأهداف الإدارية**: يمكن تلخيص الأهداف الإدارية للإدارة المحلية فيما يلي :

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.

- التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم في ظل الأسلوب المركزي.

- خلق روح التنافس بين الوحدات المحلية ومنح فرص للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض.

[1] عتيقة جديدي، مرجع سبق ذكره ص22

- تقريب المستهلك من المنتج» حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها ويقيمونها ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها.

3- الأهداف الاجتماعية: تكمن الأهداف الاجتماعية للإدارة المحلية فيما يلي :

- تسهر الإدارة المحلية بربط الإدارة الحكومية بالقاعدة الشعبية ، بما يضمن تفهم الطرفين لإحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ووسائل تنميتها اقتصاديا واجتماعيا.
- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإرادته ورغبته في إدارة الشؤون المحلية ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للمواطن.
- إحساس الأفراد بانتماءاتهم الإقليمية والقومية، وتخفيف آثار العزلة التي تفرضها المدينة

الحديثة عليهم بعد توسّع نطاقها » وهي أيضا وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وتلبيتها واتساع رغباتهم وميولهم[1].

[1] وفاء أفالو و أمينة شرفي، مرجع سبق ذكره ، ص 40-39

القصل الثاني :واقع العلاقة بين الحكم الراشد بالادارة المحلية في الجزائر على المستوى المحلي .

المبحث الأول : مفهوم الإدارة المحلية الرشيدة (الحوكمة المحلية)

قد يظهر من العنوان السالف أنه مشابه لعنوان المبحث الأول، ولكن للتوضيح فما أردنا أن نبيّنه هنا وهو أن الإدارة العامة في المركز أو في الأقاليم قد عرفت مرحلتين من التطور مرحلة في عهد الحزب الواحد ومرحلة أخرى في عهد التعددية الحزبية، وحتى بالنسبة لمرحلة التعددية الحزبية فقد عرفت في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا من خلال الانتقال من مصطلح الإدارة المحلية إلى مصطلح الحوكمة المحلية أو الإدارة المحلية الرشيدة وكما هو معلوم فإن مبادئ الحكم الرشيد لم تكن معروفة قبل هذا ولكن التطورات العالمية فرضت على الدول انتهاج هذا الأسلوب؛ وهو العودة إلى المحليات.

المطلب الأول : تعريف الإدارة المحلية الرشيدة

يوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن (ICMA)الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 أن نظام الحوكمة المحلية يجب أن يتضمن ما يلي :

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلى.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

أما Landell Mills فقد عرف الحوكمة المحلية بأنها استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية المحلية.

بينما يعرفها charlick بأنها الإدارة الفعّالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة من أجل دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي[1].

ما يلاحظ في هذين التعريفين هو ربطهما بين البعد السياسي والإداري أي بين الالتزام بتحقيق مصالح المجتمع المحلي والفعالية التي يتم بها إدارة الشؤون المحلية.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة المحلية بأنها مجموع العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات السليمة ورسم السياسات وتطبيقها » وهي نتيجة التفاعلات والعلاقات الشبكية بين مختلف الفواعل الاجتماعيين (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)التي تنطوي على المساومات التي من خلالها يتقرر من يقدم الخدمات المحلية والزمن والطريقة التي تتم بها تسيير الشؤون المحلية .

كما يعرفها الباحث Anwar shah بأنها مجموعة من الآليات والعلاقات والمؤسسات على المستوى المحليء والتي من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم والحوار فيما بينهم بما يدعم الديمقراطية التشاركية[2].

---

[1] حسن العلواني ،اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي في كتاب الحكم الرشيد والتنمية في مصر، ل مصطفى كامل السيد مركز دراسات وبحوث الدول النامية القاهرة : 2006؛: ص 79-80

المطلب الثاني : خصائص ومقومات الإدارة المحلية الرشيدة

لقد ورد في تقرير البنك العالمي عن إفريقيا جنوب الصحراء من النمو إلى التنمية المستدامة 1989 ثمانية مقومات للحكم الراشد والتي تعتبر نفسها فيما يتعلق بالإدارات المحلية، انطلاقا من قاعدة أن الكل هو مجموعة من الأجزاء وبدون هذه الأجزاء لا يكون الكل فالأقاليم المحلية من بلديات وولايات هي في الحقيقة من يشكل الدولة وشريانها ودمها وأعضائها ويبقى المركز يلعب دور الدماغ والقلب كمحرك وموزع للأدوار بينها .[3]

- **المشاركة:** بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات »إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم » وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات وفي إطار التنافس على الوظائف العامة يتمكن المواطنين من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم » ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[4].

---

[2]بلال خروفي، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية (دراسة حالة الجزائر) ،مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية » جامعة ورقلة، الجزائر 2011-2012-1 .ص 48-47.

[3]ابرادشة فريد الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة الجزائر 3 جوان 2014 ص 12-13

[4]حسن العلواني، مرجع سبق ذكره ص 81-80

- **المساءلة:** بمعنى خضوع صناع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- الكفاءة والفعالية: تعبر عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم ،مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.
- الشفافية: بمعنى إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الحكومة و الأجهزة المحلية وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.
- الاستجابة : أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

- الشرعية: بمعنى قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند الى حكم القانون والعدالة ، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.[5]

المبحث الثاني: فواعل وتحديات الإدارة المحلية الرشيدة

المطلب الأول : فواعل الادارة المحلية الرشيدة : على غرار الحوكمة في بعدها الوطني الشامل» وبهدف التطبيق على أرض الواقع ،فهي تقتضي أن يتم تكييفها مع المجال المحلي ولذلك يقال الحوكمة المحلية وهي تعمل وفق نفس النمط المركزي ففي هذا المستوى أيضا نلحظ وجود فواعل رسمية وأخرى غير رسمية .

تنسيق عالي بين المركز والفرع لبناء دولة قادرة وفاعلة : فلكي تتمكن الحكومة المركزية من نقل بعض اختصاصاتها للسلطات اللامركزية بما يحقق الفعالية عليها أن توفر الآليات التالية .

- ضرورة التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة لتوفير القدر الكافي من الشفافية والمساءلة والتمثيل.
- وضع نظام رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية وتنظيمها. – تغطية الحاجات المادية بما يكفل الاحتياجات الشعبية.

[5] بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر . ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر– واقع وتحديات» جامعة الشلف. الجزائر يومى 17–16 ديسمبر 2008. بجامعة تلمسان، ص04.

- **سلطات محلية مؤهلة:** إذ لابد أن تكون الجماعات المحلية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين، ويكون ذلك عن طريق التزامها بمستوى الممارسة الديمقراطية وطبيعة الثقافة السائدة التي تسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة والوعي في الانتخابات.
- مجتمع مدني مشارك وفعال : لكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين المحليين ينبغي أن يكون هناك اتصال دائم ومستمر هذا ما يعني ضرورة وجود مجتمع مدني منظم البنية، واسع الاتصال وقادر على جمع الآراء والتعبير عنها.
- قطاع خاص تنافسي: يجب أن يكون القطاع الخاص مؤهلا لمساعدة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين وذلك بالهيكلة والتنظيم الجيّد والكفاءة في تقديم الخدمات النوعية.[6]

المطلب الثاني : تحديات الادارة المحلية الرشيدة :

أولا التحديات السياسية : تتمثل التحديات والعراقيل السياسية للادارة المحلية الجزائرية أساسا في :

- نقص مظاهر المشاركة السياسية داخل المجالس المحلية ، مما أدى الى ضعف درجة الاقبال على التصويت في الانتخابات المحلية .
- تعدد المشاكل داخل المجالس المحلية مما ادى الى كبح المشارع .التنموية وتعطيل الاجتماعات والمداولات في المجالس المحلية المنتخبة .

[6] بلال خروفي: مرجع سبق ذكره، ص 50-49.

- ضعف مساهمات قوى المجتمع المدني المحلي على اعتباره أحد أطراف الحوكمة في اتخاذ القرارات وتنفيدها وتكريس الديمقراطية على مستوي المحلي.
- انخفاض أداء الأحزاب وقيامها بدورها في تكريس التنشئة والتجنيد السياسي ، وتقييد برامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية
- عدم وضع معايير موضوعية للانتقاء والترشح داخل المجالس المحلية ، مما ادى الى ربط ترشح المواطن بجملة من العوامل المتحكمة فيه كالعروشية والجهوية والمحابات .....الخ ، على حساب المصلحة العامة .

ثانيا : التحديات القانونية والتشريعية : تعاني الادار ةالمحلية في الجزائر العديد من المشاكل والعراقيل خاصة فيما يتعلق بجانب التشريع ونذكر منها :

أ: مشكلة التشريع هذا العائق أكبر المشاكل التي توجهها الادارة المحلية في الجزائر ويرجع ذالك الى : وجود بطئ في اصدار بعض التشريعات والاسراع في اصدارها في بعض الأحيان دون استكمال دراسته .

- تعدد القوانين ومايصاحبها من تعديلات سريعة تؤدي الى نتائج سلبية على العمل الاداري نذكر منها :
- –تضارب الاختصاصات الوظيفية بين الاجهزة وداخل الجهاز .
- –كثرة التحايل على القوانين ومحاولة تقصي الثغرات الموجودة .
- – عدم استقرار المعاملات الادارية مما يضعف كفائة فعالية الجهاز الاداري

ثالثا : الحديات المالية تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال ، وعليه يمكن قياس درجة فاعلية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية بدن الاعتماد كليا

على الاعانات والدعم المركزي ، وعلى هذا الأساس فان الادارة المحلية لا تتمكن من سد حاجياتها المحلية والانفاق عليها الا اذا كانت تحت سيطرتها ما لا تقترض منه ، ومن الطبيعي أنه كلما كانت الادارة المحلية تعتمد على مواردها فقط في سد نفقاتها المحلية ، كان ذالك ضمانا لاستقلالها ويبعد عنها الرقابة اشديدة التي تمارسها الادارة المركزية وتتمثل التحدديات المالية للادارة المحلية الجزائرية اساسا فيما يلي :

-محدودية الموارد المالية والعجز في تحصيلها .

- المدينونية وكثرة النفقات المحلية

- تفشي ظاهرة التهرب الظريبي .

فحاجة الادارة المحلية اذن الة مواردها المالية أمر جوهري وظرورة ملحة تفرضها طبيعة المهام والصلاحيات التي تمارسها نتيجة لمركزها السياسي والاداري ، اذ لا يمكنها وباي حال من الاحوال ان تتمكن من اداء مهامها بطريقة حسنة ومقبولة والاستمرار في البقاء ، وتكون كطرف قوي في الساحة المحلية والمركزية ، الا اذا كان مركزها المالي معزز يتسم بالقوة والمرونة .

لككن ما يلاحظ في الحياة التطبيقية جهود الادارة المحلية ومساعيها نحو بسط كامل سيطؤتها على مالديها من موارد مالية وعلى اختلاف انواعها وكذا العمل على استغلالها ليس بالامر السهل ،وذالك بالنظر الى حقيقة الواقع الذي تعيشه الادارة المحلية حاليا ، والذي يتميز أساسا بضعف الوسائل المتوفرة على مستواها ولا سيما المادية منها وعدم استطاعتها الوصول الى تحقيق الملائمة والتكافؤ بينهما وبين الحاجيات والمتطلبات ، الامر الذي جعل طرق تسيير واستغلال مواردها لا تصل الى تحقيق النتائج المرجوة التي

يقع العتماد عليها في تنفيذ البرامج التنموية والاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين خدمات المرافق العامة .

ففيما يخص أسباب سوؤ تسيير الموارد المالية نجد أنها تتمحور في جملة من العوامل ، كون أن مسؤولية التسيير العقلاني للموارد المالية تقع على اتق الدولة والجماعات المحلية على حد سواء ، فالبنسبة للدولة وبالنظر الى احتكارها للنظام الجبائي الذي يخصع لسلطتها ، بعاب عليه أنه موضوع على مقاس المالية العامة للدولة ، وبالمقابل قهو جد مجحف في حق الجماعات المحلية وماليتها لتوزيعه التمييزي للضرائب المنتجة ، وهو من شانه أن يؤثر على استقلاليتها المالية من جهة ويحول دون تمتعها بالاستقلالية الوظيفية من جهة اخرى .وعليه فذا كانت الجماعات المحلية تعتمدد على الدعم المركزي فهذا يعني فقدانها بعض إستقلاليتها المنصوص عليهافي قوانين ونظم الادارة المحلية ، ولا تنتهي مشاكل الجماعات المحلية عند نقص الموارد المالية فحسب ، بل انها تخضع لرقابة السلطة المركزية والمتعددة القنوات والاليات ، مثل رقابة الجهاز التنفيذي ورقابة الجهاز التشريعي .

مقدمة الفصل الثالث :

الهدف من هذا الفصل هو تناول طرق التسيير المحلي باعتبار بلدية بوسعادة نموذجا يمكن من طرح العديد من المسائل التي تمس جانب الإدارة المحلية سواء بإبراز أساليب التسيير الإداري والمالي للبلدية بما في ذلك ادارة التنمية المحلية بالبلدية والتي تعكس إمكانيات هذه الأخيرة ، وتبرز مدى فاعلية السلطات المحلية في تسيير الشؤون المحلية مع إبراز أهم العراقيل التي تواجه سير عمل البلدية .

المبحث الأول . تعريف بلدية بوسعادة

المطلب الاول : تقديم بلدية بوسعادة

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لبلدية بوسعادة [1]

تقوم بلدية بوسعادة بمجموعة من الوظائف الأساسية كأعمال الصيانة و التنظيف، عمليات الترميم و مختلف أعمال التهيئة الحضرية بهدف تحسين محيط لبلدية، يديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي و هيئة تنفيذية.

رئيس المجلس الشعبي البلدي:[2]

يمارس مهامه من خلال الاختصاصات التي يخولها له القانون البلدي يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في التظاهرات الرسمية والاحتفالات. يمثل رئيس البلدية كل أعمال الحياة المدنية و الادارية وفقا لاشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

عندما تتعارض مصالح البلدية يعين رئيس المجلس الشعبي البلدي أحد نوابه لتمثيل البلدية أمام القضاء أو في إبرام العقود.

أولا – مصلحة الديوان:

تتكفل هذه المصلحة بإدارة الشؤون الإدارية لمصلحة رئيس المجلس الشعبي البلدي يرأسها رئيس مصلحة الديوان تتفرع إلى مكتب العالقات الخارجية و التشريفات و الذي يضم فرع العلاقات العامة وفرع التشريفات و التوجيه.

---

[1] أنظر الملحق رقم 01:

[2] مقابلة مع : محمد حمد المتصرف المستشار رئيس مكتب الديوان لبلدية بوسعادة مرجع سابق.

ثانيا:الأمانة العامة

تقوم الأمانة العامة بإدارة الشؤون الإدارية المتعلقة والخاصة بالبلدية، و إعداد برامج عمل المجلس الشعبي البلدي، يسيرها الأمين العام للبلدية وتوكل له مجموعة من المهام من أهمها الإشراف على مصالح البلدية و توجيهها والإعداد للاجتماعات المجلس الشعبي البلدي، وكذا تحقيق العالقات بين المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها و التنسيق بينها و رقابتها.

وتضم الأمانة العامة لبلدية بوسعادة مصلحتين هما:

1-مصلحة المناهج و التنشيط : تساعد هذه المصلحة الأمين العام في مهامه، ظهرت أول مرة سنة 1993، و تقوم بتسجيل القرارات والمداولات الخاصة بالمجلس الشعبي البلدي و تتكون من المكاتب التالية:

مكتب الإعلام الآلي: يقوم بإعداد لبرامج المعلوماتية وصيانتها و مساعدة مصالح البلدية.

مكتب كتابة المجلس الشعبي البلدي:يقوم بإعداد و تنفيذ مداولات المجلس البلدي مكتب **التوثيق و الأرشيف** : يضطلع بتسيير أرشيف البلدية و المحافظة عليه.

مكتب البريد المركزي: يقوم هذا المكتب باستقبال البريد الوارد من مختلف الإدارات و المؤسسات والمواطنين.

1- مصلحة الموظفين : و يتمثل دورها في إدارة الشؤون الإدارية والاجتماعية للموظفين وعمال البلدية، و تضم مكتبين هما: مكتب المستخدمين الدائمين، مكتب المستخدمين المؤقتين.

ثالثا : مديرية المالية و الوسائل العامة

تقوم هذه المديرية بتسيير أملاك البلدية و تموينها بالعتاد اللازم و إعداد الميزانية، وتضم هذه المديرية ثالثة مصالح هي كالآتي:

مصلحة المالية : وتتكون من مكتب الميزانية: يتولى إعداد مختلف وثائق الميزانية و إعداد أجور العمال ورواتبهم.

مكتب التجهيز:يتولى هذا المكتب متابعة مختلف عمليات الاستثمار من طرف البلدي

مكتب الصفقات : يقوم بإبرام الصفقات العمومية و العقود.

2- **مصلحة الوسائل العامة** : تعمل هذه المصلحة على تموين البلدية بجميع العتاد اللازم لتسيير و صيانة مصالح و أمالك البلدية، و تضم هذه المصلحة ثالثة مكاتب هي:

-**مكتب صيانة بناء البلدية** : حيث يقوم هذا المكتب بصيانة كل ممتلكات البلدية.

- **مكتب التسيير المباشر**:يهتم بعمليات تموين البلدية بجميع العتاد اللازم لسير مصالحها.

- **مكتب التموين و التخزين**:يهتم بعمليات شراء العتاد و توزيعه على المصالح المعنية.

مصلحة تسيير ممتلكات البلدية: تتولى تسيير كل ممتلكات البلدية سواء كانت عقارية أو منقولة، وتضم هذه المصلحة مكتبين هما:

مكتب الممتلكات العقارية.

مكتب الممتلكات المنقولة.

رابعا - مديرية العمران و البيئة: وتضم هذه المديرية مصلحتين هما:

مصلحة العمران ومصلحة النظافة و البيئة.

مصلحة العمران : تقوم هذه المصلحة بتطبيق المخطط العمراني و تحضير الملفات التقنية للمشاريع وانجاز وترميم الطرقات داخل تراب البلدية و تحتوي هذه المصلحة على مكتب الدراسات والتهيئة ويتكون من فرعين هما:فرع المتابعة و الانجاز و فرع الرخص المختلفة وحقوقها والحجر البلدي.

مصلحة النظافة والبيئة: تسهر هذه المصلحة على تنظيف الطرقات وتطهير المحيط وإصلاح قنوات صرف المياه وصيانة المساحات الخضراء والملاعب و الملاعب ومحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه وجمع القمامات وتفريغها ,و تضم مكتبين هما:

مكتب النظافة و البيئة: و مكتب حفظ الصحة البلدي.

مكتب النظافة و البيئة: يسهر هذا المكتب على نظافة المحيط و البيئة في البلدية بالتنسيق مع مديرية الصحة ومديرية الفالحة.

مكتب حفظ الصحة البلدي: يقوم هذا المكتب لحماية المواطنين من الأمراض المنتقلة عن طريق المياه و حماية الصحة العام.

خامسا –مديرية التنظيم و الشؤون الاجتماعية:و هي المديرية الأكثر تعاملا مع المواطنين بصفة مباشرة و دائم ة، واستنادا لمبدأ الإدارة في خدمة المواطن، تم الاهتمام بها، حيث تضم أربع مصالح وهي كالتالي:

مصلحة التنظيم العام: تتولى هذه المصلحة قضايا المنازعات القضائية بين البلدية والمواطنين من جهة وبين البلدية و الهيئات الأخرى من جهة أخرى وتمثل البلدية أمام مختلف الجهات القضائية وتضم هذه المصلحة:مكتب المنازعات والشؤون القانونية.

ب– مصلحة الشؤون الاجتماعية: وتضم هذه المصلحة ثالثة مكاتب وهي:

–**مكتب الحركة الاجتماعية:**يتولى هذا المكتب مهمة التكفل بمختلف الفئات المحرومة و المعوقين وتنشيط اللجان والجمعيات المختلفة والاهتمام بالشباب والرياضة والأنشطة الثقافية والسياحية وعلى مستوى البلدية.

جـ – مصلحة الانتخابات والسكن: ونضم هذه المصلحة ثالث مكاتب هي:

مكتب التسجيل و الشطب: يقوم هذا المكتب بتسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية وشطب المتوفين أو الذين حولوا مقر إقامتهم خارج تراب البلدية.

- **مكتب العمليات الانتخابية:**يقوم هذا المكتب بمراجعة و ترتيب أسماء الناخبين و توزيعهم على مختلف المراكز الانتخابية.

- **مكتب السكن:**يتولى استقبال ملفات السكن و دراستها.

- **مصلحة الحالة المدنية:** و تضم هذه المصلحة مكتبين و هما:

-**مكتب الحالة المدنية:**يشرف المكتب على مختلف سجلات الحالة المدنية من مواليد، وفيات، عقود زواج و إصدار نسخ منها.

-**مكتب الشؤون العامة:**يهتم هذا المكتب باستقبال ملفات بطاقات التعريف الوطنية و تحرير عقود السيارات و المصادقة على الإمضاء السيارات و المصادقة على الإمضاء.

المبحث الثاني :دور الهيئات المحلية في تسيير شؤون بلدية بوسعادة

المطلب الأول:اختصاصات هيئات البلدية في مجال التسيير

تضطلع إدارة بلدية بوسعادة بالعديد من المهام التي خولها لها القانون لتسيير شؤون البلدية في مختلف المجالات بهدف تلبية احتياجات المواطن المحلي وكهدف أساسي تحقيق تنمية محلية في مستوى تطلعات المواطن واحتياجاته ، وفي ظل الإمكانيات المتاحة لترقية مستوى الخدمات على اختلافها فنجد من أهم اختصاصات سلطات البلدية **مايلي** :

أولا .:في مجال التسيير الإداري :تقوم الهيئات المحلية لبلدية بوسعادة بالعديد من المهام في الجانب الإداري وفقا للأحكام التنظيمية المعمول بها .

دور المجلس الشعبي البلدي : يعد المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوسعادة هيئة منتحية بالاقتراع السري العام والمباشر من طرف الناخبين بالبلدية ، ويشترط القانون في المتر شح للمجلس الشعبي البلدي أن تتوفر فيه الشروط التالية :

– إن يبلغ المتر شح 22 سنة كاملة يوم الاقتراع.

– أن يثبت أداءه للخدمة الوطنية أو الإعفاء منها [1]

– أن يكون ضمن قائمة مقبولة صراحة من طرف حزب سياسي ويتشكل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوسعادة من 33عضو ، أما بالنسبة للجان المجلس فيبلغ عددها12 لجان دائمة كل حسب نشاطها منها :

لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار تختص بدراسة المسائل المرتبطة وبالتمويل والاستثمار في المشاريع الاقتصادية للبلدية .

لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة وتختص بالمسائل الخاصة بقطاع الصحة وإعداد الخريطة الصحية وهذا يرتبط بالدرجة الأولى مع النظافة العمومية بالعمل على مكافحة الأمراض المعدية ومعالجة المياه القذرة والاهتمام بالبيئة بمكافحة كافة أنواع التلوث منها المائي والهوائي والاهتمام بالمساحات الخضراء والحدائق .

[1] -علاء الدين عشي شرح قانون البلدية مرجع سابق ص07

– لجنة الري والفلاحة والتي تختص بمسائل الخاصة بدعم المحيطات الفلاحية وتسخير الإمكانيات للشباب في ممارستها من مهندسين فالحيين لدعم قطاع الفالحة لبلدية بوسعادة

–لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية: تختص بتهيئة المساحات للنشاطات الاقتصادية والتجارية والخدماتية المساهمة في ترقية برامج السكن وترميم المباني آو الإحياء ومكافحة السكنات غير القانونية واستغلال القدرات السياحية للبلدية.

–لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب :تختص هذه اللجنة بشؤون الفئات الاجتماعية المحتاجة كالمكفوفين والعجزة..الخ بالإضافة إلى الاهتمام بالسكنات التي تتوفر على الشروط الصحية للحياة كالسكن الهش كما تهتم بترقية الثقافة والرياضة والتنسيق مع مختلف الجمعيات الثقافية والرياضية والسهر على حماية المعالم التاريخية والأثرية أما اللجان المؤقتة فتتكون في الحالات الاستثنائية تدوم مدة شهرين بتقرير من المجلس الشعبي البلدي وتنهى فور إنهاء التقرير كفتح تحقيق إداري ، بيع عتاد ، في إطار ملتقى أو يوم دراسي يتم تشكيل هذه اللجان المؤقتة، أما عن دورات المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوسعادة فيعقد المجلس دورات عادية كل شهرين بمعدل ستة دورات في السنة حسب المادة 12 من قانون البلدية الجديد 11/11 ، كما يعقد دورات استثنائية كلما استدعت الظروف ذلك ، ويشترط حضور غالبية الأعضاء في الجلسة بناءا على استدعاءات كتابية يوجهها الرئيس لأعضاء قبل 11 أيام من موعد الاجتماع، أما عن المداولات فيجري المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوسعادة خلال دوراته مداولاته وتكون علنية ومحررة باللغة العربية ، كما تتخذ بالأغلبية المطلقة لأعضاء مع ترجيح صوت الرئيس عند تساوي الأصوات ويمكن للمجلس أن يقرر المداولة في جلسة مغلقة

1- دور رئيس المجلس الشعبي البلدي :

أما بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي لبلدية بوسعادة فينتخب من طرف المجلس الشعبي البلدي ولديه 12 نواب يساعدونه في أداء مهامه .

فبلاضافة إلى مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوسعادة المنصوص عليها قانونا، وفي إطار برنامج الحزب المتبع والمتمثل في حركة البناء فانه يعمل على إعداد برنامجه والذي يشمل مختلف جوانب التنمية للمدينة في كافة القطاعات سواء التهيئة : الصحة ، الرياضة ، الثقافة ...الخ أو بناء الهياكل المدرسية ومعالجة مشاكل المياه والصرف الصحي والإنارة العمومية والطرق ...الخ.

كما يشرف على استدعاء المجلس الشعبي البلدي للاجتماع خلال دوراته العادية بعد القيام بتحضير العمال بأشغاله وتحديدها وعرض المسائل الداخلية وإرسال جدول العمال رفقة الاستدعاء إلى أعضاء المجلس ويتولى كتابة الجلسة الامين العام للبلدية بطلب من المجلس الشعبي البلدي1

ثانيا – تسيير الموارد البشرية في البلدية :2

إن الموارد البشرية المستخدمة ببلدية بوسعادة هي جماعة إدارية تتبع سلميا وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتعمل مصلحة المستخدمين على السهر على تطبيق القوانين الأساسية للموظفين التابعين للمصالح وهيئات البلدية ومتابعة العمليات الخاصة بتسييرهم والمصادقة على القرارات الإدارية المرتبطة بتسييرهم الإداري .

وتعتمد البلدية في تخطيط مواردها البشرية على مخطط يعرف بالمخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية ، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها تسيير الموارد البشرية للبلدية حيث يتكون من عدد من الجداول تلخص عمليات تسيير الموارد البشرية في البلدية ، يتم إعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية بمجرد حصول البلدية على مدونة المناصب المالية للسنة الجديدة.

السلك والرتبة/قانون 334/11	التعداد الحقيقي 2016	التعداد المالي 2017	المترسمون
المتعاقدون	01	03	03
متصرف إقليمي مستشار	08	15	08
متصرف إقليمي رئيسي	15	27	08
متصرف إقليمي	06	08	06
ملحق رئيس للإدارة	38	49	17
ملحق للإدارة االاقليمية	26	40	14
عون رئيس للإدارة	35	42	5
عون للإدارة الإقليمية	1	1	1
عون مكتب للإدارة	1	3	1
كاتب مديرية للإدارة	7	3	7

عون حفظ البيانات	**15**	**21**	**15**
المجموع الفرع	**153**	**216**	**81**

جدول رقم 03: يتعلق بهيكلة لعدد المستخدمين إلى غاية2017/12/31

المصدر : مصلحة المستخدمين : مكتب تسيير المستخدمين لبلدية بوسعادة

هذا الجدول يمثل تعداد المستخدمين البلديين لعدد من الأسلاك المختلفة بحيث يوضح العدد الإجمالي للموظفين المثبتين المقدر ب 81 لسنة2017 مقارنة بالتعداد الحقيقي للمستخدمين والمقدر بـ153 موظف لسنة2015 وعدد المناصب المالية لسنة2017والمقدرة ب216 نصب مالي .

أما بالنسبة لتطور العدد الإجمالي لمستخدمي البلدية بكافة الأسلاك والرتب العاملة خلال سنوات 2017/2016/2015 على التوالي :

جدول رقم : 04 يتضمن تطور العدد الإجمالي للمستخدمين

السنوات	العدد الإجمالي للمستخدمين بالبلدية
2015	1428
2016	1918
2017	1929

من خلال التطور الحاصل لعدد المستخدمين للسنوات الثلاث نجد ارتفاع عدد المستخدمين

بفارق كبير بين سنتي 2016و2017 والمقدر بـ 490 مستخدم بينما ارتفع في سنة 2017 إلى 11 مستخدم ولعل الزيادة المستمرة للمستخدمين تعود إلى احتياجات البلدية للمورد البشري في مختلف مجالات التسيير.

ونجد ان اغلب الموارد البشرية المستخدمة تشكل مناصب مالية وفرتها الدولة وتكلفت بمصاريفها وفقا لقانون المالية في حين تبقى هناك موارد بشرية مستخدمة على حساب ميزانية البلدية تشكل مناصب وفرتها البلدية وفقا لمداولات المجلس الشعبي لبلدي.

ترقية الموظفين: أما بالنسبة للترقية نجدها في الدرجة أو في الرتبة ، وكمثال نأخذ الترقية في الرتبة والتي تؤدي إلى زيادة في الأجر للموظف وتغيير وظيفته من رتبة إلى أخرى اعلي في نفس السلك أو السلك الأعلى مباشرة عن طريق الامتحانات المهنية أو التأهيل المهني آو الاختيار.

ولا يمكن إجراء الترقية إلا إذا كان عدد المناصب المالية المفتوحة يساوي على الأقل منصبين02 في الامتحان المهني ويجرى كل خمس سنوات ، و 05 مناصب عن طريق الاختيار ، أما على أساس الكفاءة لا بد أن تساوي على الأقل 10 مناصب .

ففي سنة 2017 تمت ترقية 09 موظفين على أساس الامتحان المهني من بينهم:

01 متصرف إقليمي مستشار، 01 متصرف إقليمي رئيس ، 02 متصرف إقليمي ، 03 ملحق رئيس للإدارة ، و02 عون رئيس للإدارة .

أما الترقية على أساس الاختيار فقد تمت ترقية عون واحد للإدارة الإقليمية لنفس السنة، تقييم الموظفين :بالنسبة لتقييم الموظفين بالبلدية فان صلاحية التنقيط تعود للجهة التي لها الحق في التعيين بناءا على اقتراح من الرئيس السلمي للموظف ، ويمنح كل عامل يقيم تقدير إما) جيد جدا ، جيد ، متوسط ، ضعيف ، ضعيف جدا (وتمنح نقطة للموظف من طرف الرئيس المباشر المؤهل قانونا تتراوح بين 00 و20 نقطة لكل سنة .

أما تقييم الإطارات بالبلدية إضافة للتنقيط السنوي السابق الذكر يقوم الرئيس السلمي بتنقيط الموظف الإطار بناءا على الخصائص الفكرية كالقدرة على التحليل واتخاذ القرارات، وخصائص ذهنية مثل الإلمام بالقوانين والأنظمة، روح العمل الجماعي والتعاون..الخ ، وخصائص السلوك مع الزملاء والرئيس بالإضافة إلى خصائص الشخصية كالأخلاق[1]

ثانيا : في مجال إدارة التنمية المحلية :

تساهم البلدية باقتراحاتها بالنسبة للمشاريع الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية ، وتعد البلدية ممثلة في رئيس المجلس الشعبي البلدي مخططها التنموي وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه بالانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية .

وقد حضت بلدية بوسعادة ببعض المساهمات ضمن المخطط البلدي للتنمية في مختلف المجالات : الأشغال العمومية ، البناء ، التعمير ، الري...الخ ،و لمعرفة تطور مشاريع التنمية المحلية خلال سنوات 2017/2016/2015لمختلف القطاعات كما يلي[2]

جدول رقم 05 : العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لسنة 2015 الوحدة : دج

[1] بلمهدي عبد الحميد رئيس قسم المستخدمين مرجع سابق

[2] مقابلة مع :احمد بلواضح رئيس مكتب الصفقات لبلدية بوسعادة ، 2018/04/04 الساعة 2:00 .

القطاع	عدد العمليات	الغلاف المالي
المياه الصالحة للشرب	08	40.199.000.00
الصرف الصحي	17	31.650.000.00
التهيئة الحضرية	06	68.987.000.00
فضاءات تجارية وأسواق	02	19.800.000.00
التعبيد	02	20.000.000.00

جدول رقم 06 : العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لسنة 2016 الوحدة : دج

القطاع	عدد العمليات	الغلاف المالي
المياه الصالحة للشرب	**01**	**4.930.000.00**
الصرف الصحي	**02**	**156.976.000.00**
التهيئة الحضرية	**02**	**25.008.000.00**
فضاءات تجارية وأسواق	**03**	**35.000.000.00**
التعبيد	**17**	**355.469.000.00**

جدول رقم 07 : العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لسنة 2017 الوحدة : دج

القطاع	عدد العمليات	الغلاف المالي
المياه الصالحة للشرب	04	23.640.000.00
الصرف الصحي	05	28.216.000.00
التهيئة الحضرية	01	11.100.000.00
التعبيد	07	122.626.000.00

نلاحظ من خلال الجداول الثالث أن هناك اختلاف في تطور المشاريع للسنوات الثالث نجد أكثر العمليات تمت في قطاع المياه الصالحة للشرب وقطاع الصرف الصحي في سنة 2015 بما فيها تجديد شبكات المياه الصالحة للشرب وتجديد شبكات التطهير بمختلف أحياء مدينة بوسعادة .

أما بالنسبة لقطاع الفضاء التجاري والأسواق فتوجد 31 عمليات فقط منذ سنة 2015 ، كذلك بالنسبة لقطاع الصحة الذي شهد عمليتين تمثلت في توسيع وإعادة تأهيل لقاعة العلاج بالعالية وأخرى بالمسيد إلا انه تم إلغاء العمليتين ، وبالتالي عدم استفادة هذا القطاع من المشاريع خلال السنوات الثالث.

كما تم تسجيل اكبر العمليات لأشغال في قطاع التعبيد سنة 2016 قدرت ب: 17 ملية توجد منها المنتهية والتي هي في طور الانجاز والمتوقفة .

أما بالنسبة لعمليات 2017 نلاحظ بالنسبة لعمليات المياه الصالحة للشرب توجد عمليتين في الانجاز إلى غاية سنة 2013 منها تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي زمام وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لحي ميطر، وعمليتين نسبة الانجاز بها .0 أما بالنسبة للصرف الصحي نجد 05 عمليات منها عمليتين لتجديد شبكة التطهير بنسبة انجاز قدرت ب 100%.

أما بالنسبة لقطاع التهيئة الحضرية لم يشهد إلا عملية واحدة مقارنة بالسنوات السابقة ، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع التعبيد الذي لم يعرف إلا ثالث عمليات أهمها عملية تعبيد بالخرسانة الزفتية لعدد معتبر من الأحياء .

أما فيما يخص الاستثمار فيكاد ينعدم بالنسبة للبلدية وهذا نظرا لعدم مشاريع استثمارية يمكن أن تؤدي إلى انتعاش الاقتصاد المحلي لبلدية بوسعادة بحيث نجد فقط جانب الاستثمار في ميدان الرمل من خلال الترخيص لمرامل وعدم الاهتمام من جانب السلطات المحلية بالمشاريع الاقتصادية الاستثمارية سواء على مستوى البلدية او في إطار الشراكة مع البلديات الأخرى .

ثالثا : في مجال التسيير المالي : المرتبط بمداخيل الجباية والوضعية المالية للبلدية

جدول رقم 08 : بيان الإيرادات الجبائية التي تعود على كليا لبلدية بوسعادة الوحدة دج

السنوات / الإيرادات	2015	2016	2017
الرسم الإجمالي على تأدية الخدمات	71.126.009.26	78.635.472.78	58.702.381.54
رسم الذبح	4.130.000.00	4.220.000.00	4.220.000.00
الرسم على العروض	1.000.00	1.000.00	1.000.00
رسم الاقامة	2.550.460.00	2.500.000.00	1.000.00
رسم الحفلات	50.000.00	50.000.00	1.000.00
الرسم العقاري	1.982.213.04	3.514.817.28	7.686.361.09
الرسم على النشاط المهني	392.173.676.53	471.420.646.05	512.127.588.71
الرسم على مداخيل الترقية العقارية	0	0	6.006.106.82
ضرائب أخرى	23.350.462.66	25.177.755.16	21.702.835.03

مباشرة IFU			
الرسم على رخص البناء	900.000.00	900.000.00	1.000.00
رسزم أخرى غير مباشرة	100.000.00	100.000.00	1.000.00

نلاحظ من خلال الجدول أن العائدات المالية التي تعود بصفة كلية لبلدية بوسعادة تتوزع بنسب متفاوتة فبالنسبة للإيرادات الجبائية نجد ان الرسم على النشاط المهني والرسم على تأدية الخدمات والضرائب الأخرى المباشرة تشكل النسبة الأكبر مقارنة بباقي الإيرادات الجبائية الأخرى في السنوات الثالث ، حيث نجد ان الرسم على النشاط المهني قد سجل اكبر نسبة له في سنة 2017 ، وتبقى ادني الإيرادات الجبائية للسنوات الثالث تلك المسجلة في الرسم على العروض نتيجة ضعف الاهتمام بقاعات العروض السينمائية او المسرحية عبر تراب البلدية ، كم ان ميدان الترقية العقارية فقد فإيراداته لسنة 2015-2016 بلغت 0 الصفر بينما شهدت ارتفاع ملموس في سنة 2017 قدر ب: 6.006.106.82 ، وهذا نظرا لاستفادة البلدية من انجاز السكنات الاجتماعية الترقوية.

أما فيما يخص قسم التجهيز والاستثمار تشارك البلدية بنسبة 10 % من الميزانية من خلال مصادر التمويل الذاتي والباقي يتمثل في مصادر تمويل مختلفة في إطار مخططات التنمية

جدول رقم :09 تطور لنسب التمويل لسنوات 2015-2016-2017 الوحدة دج

مصادر التمويل السنوات	مصادر التمويل الذاتي للبلدية الاقتطاع 100/83	مصادر تمويل مختلفة BW-FCCL-PCD
2015	377.500.000.00	508.045.366.80

2016	336.657.894.00	660.626.024.23
2017	286.200.000.00	1.855.306.901.11

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسب التمويل المختلفة والمتمثلة في إعانات الدولة سواء من مخططات التنمية المحلية او من الصندوق المشترك للجماعات المحلية وكذلك مساهمة الوالية في تطور مستمر خلال السنوات الثالث وقد سجلت اعلي نسبة لها سنة . 2017 أما بالنسبة للتمويل الذاتي فيلاحظ ضالة النسبة بالمقارنة مع إعانات الدولة وكذا تراجع نسبة التمويل بين السنوات الثالث حيث بلغت ادني قيمة لها سنة 2017 .

يعتبر ضعف التمويل الذاتي وارتفاع مساهمة الدولة في التمويل دلالة على ضعف الفاعلية البلدية في تسيير المالي للبلدية1

أما فيما يخص الاعتمادات المالية لمختلف مشاريع التنمية المحلية تقوم بلدية بوسعادة بإرسال بطاقات تقنية تحتوي على وصف الأشغال التي ستنجز وعلى كشف كمي وتقييمي لمديرية البرمجة بعد ان يقوم المقاول بإعداد الاتقافية عندما تكون اقل 800.000.000.00دج والصفقة عندما تكون أكثر من 800.000.000.00دج .

فعند وضعية أشغال 2 وبعد مراقبتها محاسبيا وماليا يتم طلب اعتماد من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية تحت إشراف رئيس الدائرة ثم تقوم مديرية البرمجة بمراقبتها ماليا ثم إعداد جدول إرسال يتضمن الاعتماد الممنوح بمبلغ الوضعية يتم إمضاءه من طرف الوالي أو الأمين العام بتكليف منه ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة إعداد الحوالة وتأشيرتها بالأختام المخصصة لذلك من طرف الأمر بالصرف ثم تقديمها إلى امين الخزينة المعين ببلدية بوسعادة 3

[1] مقابلة مع مسعود بلخضر رئيس مكتب الميزانية لبلدية بوسعادة 2018/04/06 : 2:20

[2] أنظر الملحق : رقم 09 .

[3] مقبلة مع : جغدالي ياسين رئيسة مكتب التجهيز لبلدية بوسعادة 2018/04/06 الساعة : 02:90

أما بالنسبة للميزانية الإضافية لبلدية بوسعادة عرفت تراجع في الفائض الموازني من سنة 2015 إلى غاية 2017 حيث سجلت قيمة الفائض الميزاني لسنة 2015 ما يعادل 32.001.563.23 دج لتنخفض سنة 2016 الى 273.727.59دج لتسجل اقل قيمة لها سنة 2017 بما يعادل: 250.671.14دج .

فبالرغم من لبلدية التعرف عجز مالي الا انها تحتل درجة المتوسط من الناحية المادية والمالية في إطار التنمية المحلية مقارنة بالبلديات الأخرى على مستوى الوطن .

المطلب الثاني :الديمقراطية التشاركية في تسيير شؤون البلدي

لقد أصبح إشراك المواطن في تسيير الشؤون المحلية من متطلبات أحداث تنمية المجتمع المحلي، وهذا سواء بإشراكه في رسم السياسات المحلية أو تنفيذها أو حتى الرقابة عليها، فإشراك الموطن المحلي في التسيير يعد مؤشرا لتطور المجتمعات المحلية.

أولا : مشاركة المواطن في التسيير المحلي :

تعد المشاركة الشعبية حسب تعريف الدكتور عبد المنعم شوقي " هي عملية إسهام المواطنين تطوعا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو غير ذلك، بل أن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات1.

لقد جاء في الباب الثاني من قانون البلدية 10/11 ضرورة إشراك المواطنين في تسيير شؤون البلدية في المواد من 11إلى 14 على التوالي والتي تنص على اتخاذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير العالم المواطنين بشؤونهم واستشارتهم في خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

---

[1] وناس المنصف مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي القاهرة : الشهيرة المصرية الوامة للكتاب 1991 ص 81

كما جاء في المادة 13 انه يمكنان يستعين رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية وبكل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية من اجل تقديم إي مساهمة مفيدة الشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم .

وعن مشاركة المواطن المحلي في تسيير شؤون بلدية بوسعادة وبالرغم من دور لجان وجمعيات الإحياء سواء في طرح الاقتراحات في مختلف ميادين التنمية وحتى باهتمامها بمسائل نظافة الحي أو بالتكفل بالانشغالات والتعاون كون عملها خدماتي خيري ومطلبي بالإضافة إلى دورها في الرقابة فهي همزة وصل بين الإدارة والمواطن إلا انه وحسب تصريحات المسؤولين المحليين للبلدية يبقى هناك ضعف في مشاركة المواطن المحلي في المشاركة في تنفيذ السياسات ومشروعات التنمية سواء في الاستشارة أو بالتبرع المالي أو المادي او العملي بالإضافة إلى غياب اللقاءات مع المسؤلين المحليين .

كما انه وخلافا لما دعت إليه العديد من المجلس المحلية في مختلف واليات الوطن في إطار دعم التشاركية الديمقراطية وفي مبادرات غير مسبوقة في إطار إنشاء مجالس استشارية تضم متخصصين ومثقفين وواعيان البلديات وكذا رؤساء ولجان الاحياء بهدف استغلال القدرات والكفاءات المحلية للنهوض بالبلدية إلا أن بلدية بوسعادة ما تزال تفتقر لمثل هذا المجلس الذي يعد أداة العادة الثقة بين المنتخب والمواطن في تقريب هذا الأخير من مؤسسات الدولة عن طريق الاستشارة في مختلف المشاريع التي تمس مصلحة المواطن مباشرة في جميع المجالات سواء في مجال أشغال التهيئة الحضرية في مجال الصحة ..الخ مما يتيح مشاركة المواطن المحلي في التنفيذ والرقابة على المشاريع

ثانيا : دور منظمات المجتمع المدني :تساهم منظمات المجتمع المدني بدور هام في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها الهدف الأساسي للسياسة المحلية للجماعات المحلية[1]

دور جمعيات بلدية بوسعادة في التسيير المحلي: تساهم الجمعيات في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم الذي

[1]مديرية التنظيم والشؤون العامة مكتب الجمعيات 2013/04/26 الساعة10.15

ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي.

جدول رقم :10 عدد الجمعيات المحلية لبلدية بوسعادة

طبيعة الجمعيات المحلية لبلدية بوسعادة	العدد
الجمعيات الثقافية	21
جمعيات النوادي الرياضية	22
جمعيات أولياء التلاميذ	52
جمعيات الاحياء	46
الجمعيات الدينية	33
الجمعيات الاجتماعية	12
المجموع	286

يوضح هذا الجدول ميادين نشاط الجمعيات المحلية التابعة لبلدية بوسعادة وان طغت بعض الميادين على غيرها من الناحية العددية فان دورها في التنمية ضعيف ومحدود الفعالية بسبب ضعف الموارد المالية ونقص الوعي بأهمية العمل الأهلي ، فبالنسبة للجمعيات الثقافية فإنها تساهم بنشاط محتشم في مجال الفن المسرحي والغناء وحماية الموروث الثقافي والتعليم الديني ومحو الأمية .

أما بالنسبة للجمعيات والنوادي الرياضية بالرغم من وجود اكبر عدد لها مقارنة بالجمعيات الأخرى خاصة التي تنشط في مجال كرة القدم وكرة اليد والسلة إلا أن اغلبها يعاني من قلة

الإمكانيات المادية بالرغم من الإعانات المقدمة لها من البلدية ومن الجهات المختصة على مستوى الوالية .

– دور الأعلام في المشاركة المحلية:

تمثل أجهزة الإعلام البسيطة مثل الإذاعة والتلفزيون أهم قنوات الاتصال بين المواطنين والقيادات المحلية.

ففي إطار دور العالم المحلي في دعم المشاركة المحلية وبالتالي دعم التنمية المحلية ومن منطلق الديمقراطية التشاركية نجد دور إذاعةالحضنة المحلية لبوسعادة والتي انطلقت بشكل رسمي في جوان 1999 حيث عرفت إقبالا كبيرا للجمهور على متابعة برامجها والمشاركة فيها، حيث تضم العديد من البرامج بما فيها البرامج الخاصة بالمجالس المحلية والتي تفتح للمواطن المحلي مجال طرح انشغالاته ونقاشاته حول مختلف القضايا التي تمس المصلحة العامة على مستوى بلدية بوسعادة مما يؤدي إلى تقوية إمكانيات المحاسبة والمراقبة للمواطن المحلي على أعمال المجلس البلدي وكذا ليصبح قوة اقتراح أما للمشاريع او لمختلف القضايا التي تمكن من تحسين مستوى الخدمات وبالتالي افصل مستوى للتنمية .

عملت إذاعةالحضنة في إطار تقريب الإدارة من المواطن المحلي وتحسين مشاركته في تسيير الشأن المحلي على تخصيص شبكة من البرامج من بينها برنامج بلديات تحت الضوء بهدف فتح المجال أمام انشغالات المواطن في مختلف المجالات ، بالإضافة إلى برنامج بين المواطن والمسؤول الذي يسمح بالتواصل المباشر مع المسؤول المحلي سواء

البلدي او الولائي في عرض الهم انجازات المجلس البلدي في اطار تحقيق التنمية المحلية بالإضافة الى برامج اخرى مناسبتية تهتم باعطاء تقييم عام لمختلف الانجازات المحلية

المطلب الثالث: معوقات التسيير المحلي لبلدية بوسعادة

تعرف بلدية بوسعادة كباقي البلديات عبر الوطن العديد من العراقيل سواء في جانب التسيير الاداري او المالي وحتى في المورد البشري الذي يعد أداة أساسية للتحول نحو أفاق التطور وأداة تجسيد أهداف التنمية المحلية كأهم أولويات السياسة المحلية.

ومن بين أهم العراقيل التي تواجه بلدية بوسعادة على وجه الخصوص وباقي بلديات الوطن

عموما نجد:

غياب دور المجلس الشعبي البلدي في مراقبة تسيير المشاريع القطاعية رغم أنها تنجز على تراب البلدية.

عند دراستنا لواقع البلدية في مجال اتخاذ قراراتها المحلية نجد أن المشرع أكد على استقلالية المجلس المنتخب كهيئة مداولة من خلال مظاهر عديدة، لكن المجلس لا يعتبر صاحب الكلمة الأخيرة في اتخاذ المقررات اللازمة دائما ، كما أن البلدية بأجهزتها المحلية المستقلة لا تتدخل في الشؤون المحلية بعيدا عن أعين السلطة المركزية بل أحاطها المشرع برقابة مركزية صارمة أثناء ممارسة صلاحياتها وهو ما يحد من فعالية القرار المحلي .

فقدان البلدية لسلطة التقرير والتخطيط نتيجة لإعانات الدولة بالإضافة إلى أن الإعانات المتأتية عن طريق الهبات تكاد تكون معدومة نتيجة تفشي ظاهرة الفقر وقلة وعي المواطن وتراجع ثقافة المشاركة المدنية لديه.[1]

مشكلة ضعف الكفاءة لا تقتصر فقط على المنتخبين فقط بل تمتد إلى الموظفين المعينين الذين يلعبون دورا هاما في إدارة.

قلة الموارد المالية ومحدوديتها والتي تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها الوحدات المحلية والمتمثلة في عدم كفاية مواردها المالية ، الأمر الذي يحول دون أدائها الأعمال المنوطة بها لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المحلية [2]

[1] بوعمران عادل البلدية في التشريع الجزائري مرجع سابق :ص ص 68-69

[2] بريق عمار تمويل الجماعات المحلية في الجزائر واقع و افاق متحصل عليه من http//chaieb,olympre.network.com/news.php?action=vers. بتاريخ 2013/04/18 ساعة :15.45

عدم توفر العقار الحضري نتيجة الملكية الخاصة للعقار وخضوع تكلفته لسعر السوق مما يؤثر على انجاز المشاريع التي تحتاج اليها بلدية بوسعادة .

عدم تجاوب البلدية مع وظائف الإدارة المحلية الحديثة مثل التجارة الراقية، الخدمات الطبية، الخدمات الاجتماعية.

ضعف دور السلطات البلدية لتوفير الوسائل المادية والبشرية للتكفل بتسيير النفايات في الأحياء السكنية .

عدم إعطاء أولوية للمساحات الخضراء باعتبارها تضع التوازن بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها كتلطيف الجو وتنقية الهواء.[1]

ضعف البلدية في التسيير المالي وضعف السلطات المحلية في التسيير العمراني نظرا لغياب مصادر مالية حيث يلجا المسيرين إلى ميزانية الدولة وتسجيل المشاريع في اطار المخطط التنموي الممول من طرف الوالية والتي التقبل اال بعض مشاريع البلدية في اطار مداولات تقييم الميزانية مما يزيد في التبعية الميزانية المركزية والذي يؤدي الى تأخر متزايد للمشاريع بل وتراكمها.

بالإضافة إلى ضعف الاستثمار المحلي في المشاريع بالنسبة الى بلدية بوسعادة التي ان لم نقل تعاني من انعدام الاستثمار الذي هو روح التنمية.

مشكلة ضعف الكفاءة لا تقتصر فقط على المنتخبين فقط بل تمتد الى الموظفين المعينين الذين يلعبون دورا هاما في إدارة .

[1] بريق عمار تمويل الجماعات المحلية في الجزائر واقع و افاق مرجع سابق.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لبلدية بوسعادة [1]

[1] أنظر الملحق رقم 01:

تقوم بلدية بوسعادة بمجموعة من الوظائف الأساسية كأعمال الصيانة و التنظيف، عمليات الترميم و مختلف أعمال التهيئة الحضرية بهدف تحسين محيط لبلدية، يديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي و هيئة تنفيذية.

رئيس المجلس الشعبي البلدي:1

يمارس مهامه من خلال الاختصاصات التي يخولها له القانون البلدي يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في التظاهرات الرسمية والاحتفالات. يمثل رئيس البلدية كل أعمال الحياة المدنية و الادارية وفقا لاشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

عندما تتعارض مصالح البلدية يعين رئيس المجلس الشعبي البلدي أحد نوابه لتمثيل البلدية أمام القضاء أو في إبرام العقود.

أولا – مصلحة الديوان:

تتكفل هذه المصلحة بإدارة الشؤون الادارية لمصلحة رئيس المجلس الشعبي البلدي يرأسها رئيس مصلحة الديوان تتفرع إلى مكتب العالقات الخارجية و التشريفات و الذي يضم فرع العالقات العامة وفرع التشريفات و التوجيه.

ثانيا:الأمانة العامة

تقوم الأمانة العامة بإدارة الشؤون الادارية المتعلقة والخاصة بالبلدية، و إعداد برامج عمل المجلس الشعبي البلدي، يسيرها االامين العام للبلدية وتوكل له مجموعة من المهام من أهمها الاشراف على مصالح البلدية و توجيهها والإعداد للاجتماعات المجلس الشعبي البلدي، وكذا تحقيق العالقات بين المصالح الادارية والتقنية وتنظيمها و التنسيق بينها و رقابتها.

وتضم الأمانة العامة لبلدية بوسعادة مصلحتين هما:

[1]مقابلة مع : محمد حمد المتصرف المستشار رئيس مكتب الديوان لبلدية بوسعادة مرجع سابق.

1-مصلحة المناهج و التنشيط : تساعد هذه المصلحة الأمين العام في مهامه، ظهرت أول مرة سنة 1993، و تقوم بتسجيل القرارات والمداولات الخاصة بالمجلس الشعبي البلدي و تتكون من المكاتب التالية:

مكتب الإعلام الآلي:يقوم بإعداد لبرامج المعلوماتية وصيانتها و مساعدة مصالح البلدية.

مكتب كتابة المجلس الشعبي البلدي:يقوم بإعداد و تنفيذ مداولات المجلس البلدي مكتب التوثيق و الأرشيف :يضطلع بتسيير أرشيف البلدية و المحافظة عليه.

مكتب البريد المركزي: يقوم هذا المكتب باستقبال البريد الوارد من مختلف الإدارات و المؤسسات والمواطنين.

1- مصلحة الموظفين : و يتمثل دورها في إدارة الشؤون الادارية والاجتماعية للموظفين وعمال البلدية، و تضم مكتبين هما: مكتب المستخدمين الدائمين، مكتب المستخدمين المؤقتين.

ثالثا : مديرية المالية و الوسائل العامة

تقوم هذه المديرية بتسيير أملاك البلدية و تموينها بالعتاد اللازم و إعداد الميزانية، وتضم هذه المديرية ثالثة مصالح هي كالآتي:

مصلحة المالية : وتتكون من

مكتب الميزانية: يتولى إعداد مختلف وثائق الميزانية و إعداد أجور العمال ورواتبهم.

مكتب التجهيز:يتولى هذا المكتب متابعة مختلف عمليات الاستثمار من طرف البلدي

مكتب الصفقات : يقوم بإبرام الصفقات العمومية و العقود.

2- مصلحة الوسائل العامة : تعمل هذه المصلحة على تموين البلدية بجميع العتاد اللازم لتسيير و صيانة مصالح و أمالك البلدية، و تضم هذه المصلحة ثالثة مكاتب هي:

-مكتب صيانة بناء البلدية : حيث يقوم هذا المكتب بصيانة كل ممتلكات البلدية.

- مكتب التسيير المباشر:يهتم بعمليات تموين البلدية بجميع العتاد اللازم لسير مصالحها.

– مكتب التموين و التخزين:يهتم بعمليات شراء العتاد و توزيعه على المصالح المعنية.

مصلحة تسيير ممتلكات البلدية: تتولى تسيير كل ممتلكات البلدية سواء كانت عقارية أو منقولة، وتضم هذه المصلحة مكتبين هما:

مكتب الممتلكات العقارية.

مكتب الممتلكات المنقولة.

رابعا – مديرية العمران و البيئة: وتضم هذه المديرية مصلحتين هما:

مصلحة العمران ومصلحة النظافة و البيئة.

مصلحة العمران :تقوم هذه المصلحة بتطبيق المخطط العمراني و تحضير الملفات التقنية للمشاريع وانجاز وترميم الطرقات داخل تراب البلدية و تحتوي هذه المصلحة على مكتب الدراسات والتهيئة ويتكون من فرعين هما:فرع المتابعة و الانجاز و فرع الرخص المختلفة وحقوقها والحجر البلدي.

مصلحة النظافة والبيئة: تسهر هذه المصلحة على تنظيف الطرقات وتطهير المحيط وإصلاح قنوات صرف المياه وصيانة المساحات الخضراء والملاعب و الملاعب ومحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه وجمع القمامات وتفريغها ,و تضم مكتبين هما:

مكتب النظافة و البيئة: و مكتب حفظ الصحة البلدي.

مكتب النظافة و البيئة: يسهر هذا المكتب على نظافة المحيط و البيئة في البلدية بالتنسيق مع مديرية الصحة ومديرية الفالحة.

مكتب حفظ الصحة البلدي: يقوم هذا المكتب لحماية المواطنين من الأمراض المنتقلة عن طريق المياه و حماية الصحة العام.

خامسا –مديرية التنظيم و الشؤون الاجتماعية:و هي المديرية الأكثر تعاملا مع المواطنين بصفة مباشرة و دائمة، واستنادا لمبدأ الإدارة في خدمة المواطن، تم الاهتمام بها، حيث تضم أربع مصالح وهي كالتالي:

مصلحة التنظيم العام: تتولى هذه المصلحة قضايا المنازعات القضائية بين البلدية والمواطنين من جهة وبين البلدية و الهيئات الأخرى من جهة أخرى وتمثل البلدية أمام مختلف الجهات القضائية وتضم هذه المصلحة:مكتب المنازعات والشؤون القانونية.

ب- مصلحة الشؤون الاجتماعية: وتضم هذه المصلحة ثالثة مكاتب وهي:

-مكتب الحركة الاجتماعية:يتولى هذا المكتب مهمة التكفل بمختلف الفئات المحرومة و المعوقين وتنشيط اللجان والجمعيات المختلفة والاهتمام بالشباب والرياضة والأنشطة الثقافية والسياحية وعلى مستوى البلدية.

جـ - مصلحة الانتخابات والسكن: ونضم هذه المصلحة ثالث مكاتب هي:

مكتب التسجيل و الشطب: يقوم هذا المكتب بتسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية وشطب المتوفين أو الذين حولوا مقر إقامتهم خارج تراب البلدية.

- مكتب العمليات الانتخابية:يقوم هذا المكتب بمراجعة و ترتيب أسماء الناخبين و توزيعهم على مختلف المراكز الانتخابية.

- مكتب السكن:يتولى استقبال ملفات السكن و دراستها.

- **مصلحة الحالة المدنية:** و تضم هذه المصلحة مكتبين و هما:

-مكتب الحالة المدنية:يشرف المكتب على مختلف سجلات الحالة المدنية من مواليد، وفيات، عقود زواج و إصدار نسخ منها.

-مكتب الشؤون العامة:يهتم هذا المكتب باستقبال ملفات بطاقات التعريف الوطنية و تحرير عقود السيارات و المصادقة على الإمضاء السيارات و المصادقة على الإمضاء1.

المبحث الثاني دور الهيئات المحلية في تسيير شؤون بلدية بوسعادة

المطلب الأول اختصاصات هيئات البلدية في مجال التسيير

[1] مقابلة مع : محمد حمد المتصرف المستشار رئيس مكتب الديوان لبلدية بسكرة مرجع سابق

تضطلع إدارة بلدية بوسعادة بالعديد من المهام التي خولها لها القانون لتسيير شؤون البلدية في مختلف المجالات بهدف تلبية احتياجات المواطن المحلي وكهدف أساسي تحقيق تنمية محلية في مستوى تطلعات المواطن واحتياجاته ، وفي ظل الإمكانيات المتاحة لترقية مستوى الخدمات على اختلافها فنجد من أهم اختصاصات سلطات البلدية مايلي :

اولا .:في مجال التسيير الاداري :تقوم الهيئات المحلية لبلدية بوسعادة بالعديد من المهام في الجانب الاداري وفقا للاحكام التنظيمية المعمول بها .

دور المجلس الشعبي البلدي : يعد المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوسعادة هيئة منتحية بالاقتراع السري العام والمباشر من طرف الناخبين بالبلدية ، ويشترط القانون في المتر شح للمجلس الشعبي البلدي ان تتوفر فيه الشروط التالية :

– إن يبلغ المتر شح 22 سنة كاملة يوم الاقتراع.

– ان يثبت أداءه للخدمة الوطنية أو الإعفاء منها [1]

– ان يكون ضمن قائمة مقبولة صراحة من طرف حزب سياسي ويتشكل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوسعادة من 32 عضو ، اما بالنسبة للجان المجلس فيبلغ عددها12 لجان دائمة كل حسب نشاطها منها :

لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار تختص بدراسة المسائل المرتبطة وبالتمويل والاستثمار في المشاريع الاقتصادية للبلدية .

لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة وتختص بالمسائل الخاصة بقطاع الصحة وإعداد الخريطة الصحية وهذا يرتبط بالدرجة الأولى مع النظافة العمومية بالعمل على مكافحة الأمراض المعدية ومعالجة المياه القذرة والاهتمام بالبيئة بمكافحة كافة أنواع التلوث منها المائي والهوائي والاهتمام بالمساحات الخضراء والحدائق .

[1] -علاء الدين عشي شرح قانون البلدية مرجع سابق ص07

– لجنة الري والفالحة والتي تختص بمسائل الخاصة بدعم المحيطات الفلاحية وتسخير الإمكانيات للشباب في ممارستها من مهندسين فالحيين لدعم قطاع الفالحة لبلدية بوسعادة –لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية: تختص بتهيئة المساحات للنشاطات الاقتصادية والتجارية والخدماتية المساهمة في ترقية برامج السكن وترميم المباني آو الإحياء ومكافحة السكنات غير القانونية واستغلال القدرات السياحية للبلدية.

–لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب :تختص هذه اللجنة بشؤون الفئات الاجتماعية المحتاجة كالمكفوفين والعجزة..الخ بالإضافة إلى الاهتمام بالسكنات التي تتوفر على الشروط الصحية للحياة كالسكن الهش كما تهتم بترقية الثقافة والرياضة والتنسيق مع مختلف الجمعيات الثقافية والرياضية والسهر على حماية المعالم التاريخية والأثرية أما اللجان المؤقتة فتتكون في الحالات الاستثنائية تدوم مدة شهرين بتقرير من المجلس الشعبي البلدي وتنهى فور إنهاء التقرير كفتح تحقيق إداري ، بيع عتاد ، في إطار ملتقى أو يوم دراسي يتم تشكيل هذه اللجان المؤقتة، أما عن دورات المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوسعادة فيعقد المجلس دورات عادية كل شهرين بمعدل ستة دورات في السنة حسب المادة 12 من قانون البلدية الجديد 11/11 ، كما يعقد دورات استثنائية كلما استدعت الظروف ذلك ، ويشترط حضور غالبية الأعضاء في الجلسة بناءا على استدعاءات كتابية يوجهها الرئيس لأعضاء قبل 11 أيام من موعد الاجتماع، أما عن المداولات فيجري المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوسعادة خلال دوراته مداولاته وتكون علنية ومحررة باللغة العربية ، كما تتخذ بالأغلبية المطلقة لأعضاء مع ترجيح صوت الرئيس عند تساوي الاصوات ويمكن للمجلس ان يقرر المداولة في جلسة مغلقة

1- دور رئيس المجلس الشعبي البلدي :

أما بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي لبلدية بوسعادة فينتخب من طرف المجلس الشعبي البلدي ولديه 12 نواب يساعدونه في اداء مهامه .

فبلاضافة إلى مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بوسعادة المنصوص عليها قانونا، وفي اطار برنامج الحزب المتبع والمتمثل في حركة البناء فانه يعمل على اعداد برنامجه والذي يشمل مختلف جوانب التنمية للمدينة في كافة القطاعات سواء التهيئة : الصحة ،

الرياضة ، الثقافة ...الخ او بناء الهياكل المدرسية ومعالجة مشاكل المياه والصرف الصحي والانارة العمومية والطرق ...الخ.

كما يشرف على استدعاء المجلس الشعبي البلدي للاجتماع خلال دوراته العادية بعد القيام بتحضير العمال بأشغاله وتحديدها وعرض المسائل الداخلية وإرسال جدول العمال رفقة الاستدعاء إلى أعضاء المجلس ويتولى كتابة الجلسة الامين العام للبلدية بطلب من المجلس الشعبي البلدي1

ثانيا – تسيير الموارد البشرية في البلدية :2

إن الموارد البشرية المستخدمة ببلدية بوسعادة هي جماعة إدارية تتبع سلميا وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتعمل مصلحة المستخدمين على السهر على تطبيق القوانين الأساسية للموظفين التابعين للمصالح وهيئات البلدية ومتابعة العمليات الخاصة بتسييرهم والمصادقة على القرارات الادارية المرتبطة بتسييرهم الإداري .

وتعتمد البلدية في تخطيط مواردها البشرية على مخطط يعرف بالمخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية ، ويعتبر الركيزة الاساسية التي يقوم عليها تسيير الموارد البشرية للبلدية حيث يتكون من عدد من الجداول تلخص عمليات تسيير الموارد البشرية في البلدية ، يتم اعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية بمجرد حصول البلدية على مدونة المناصب المالية للسنة الجديدة.

السلك	التعداد الحقيقي	التعداد المالي	المرسمون

[1] محمد مودي المتصرف المستشار رئيس مكتب الديوان لبلدية بسكرة مرجع سابق

[2] مبروك تركي رئيس قسم المستخدمين مكتب المستخدمين 9000/02/02 الساعة : 02:02

والرتبة/قانون 334/11	2016	2017	
المتعاقدون	01	03	03
متصرف اقليمي مستشار	08	15	08
متصرف إقليمي رئيسي	15	27	08
متصرف إقليمي	06	08	06
ملحق رئيس للإدارة	38	49	17
ملحق للادارة االاقليمية	26	40	14
عون رئيس للإدارة	35	42	5
عون للإدارة الإقليمية	1	1	1
عون مكتب للإدارة	1	3	1
كاتب مديرية للإدارة	7	3	7
عون حفظ البيانات	15	21	15

المجموع الفرع	153	216	81

جدول رقم 03: يتعلق بهيكلة لعدد المستخدمين الى غاية 2112/12/31

المصدر : مصلحة المستخدمين : مكتب تسيير المستخدين لبلدية بوسعادة

هذا الجدول يمثل تعداد المستخدمين البلديين لعدد من الأسلاك المختلفة بحيث يوضح العدد الإجمالي للموظفين المثبتين المقدر ب 81 لسنة2017 مقارنة بالتعداد الحقيقي للمستخدمين والمقدر بـ153 موظف لسنة2016 وعدد المناصب المالية لسنة2017والمقدرة ب216 نصب مالي .

أما بالنسبة لتطور العدد الإجمالي لمستخدمي البلدية بكافة الاسالك والرتب العاملة خلال سنوات 2015-2016-2017 على التوالي :

جدول رقم : 04 يتضمن تطور العدد الإجمالي للمستخدمين

السنوات	العدد الإجمالي للمستخدمين بالبلدية
2015	1428
2016	1918
2017	1929

من خلال التطور الحاصل لعدد المستخدمين للسنوات الثلاث نجد ارتفاع عدد المستخدمين

بفارق كبير بين سنتي 2015و2016 والمقدر بـ 490 مستخدم بينما ارتفع في سنة 2017 إلى 11 مستخدم ولعل الزيادة المستمرة للمستخدمين تعود إلى احتياجات البلدية للمورد البشري في مختلف مجالات التسيير.

ونجد ان اغلب الموارد البشرية المستخدمة تشكل مناصب مالية وفرتها الدولة وتكلفت بمصاريفها وفقا لقانون المالية في حين تبقى هناك موارد بشرية مستخدمة على حساب ميزانية البلدية تشكل مناصب وفرتها البلدية وفقا لمداولات المجلس الشعبي لبلدي.

ترقية الموظفين: أما بالنسبة للترقية نجدها في الدرجة أو في الرتبة ، وكمثال نأخذ الترقية في الرتبة والتي تؤدي إلى زيادة في الأجر للموظف وتغيير وظيفته من رتبة إلى أخرى اعلي في نفس السلك أو السلك الأعلى مباشرة عن طريق الامتحانات المهنية أو التأهيل المهني آو الاختيار.

ولا يمكن إجراء الترقية إلا إذا كان عدد المناصب المالية المفتوحة يساوي على الأقل منصبين02 في الامتحان المهني ويجرى كل خمس سنوات ، و 05 مناصب عن طريق الاختيار ، أما على أساس الكفاءة لا بد أن تساوي على الأقل 10 مناصب .

ففي سنة 2017 تمت ترقية 09 موظفين على أساس الامتحان المهني من بينهم:

01 متصرف إقليمي مستشار، 01 متصرف إقليمي رئيس ، 02 متصرف إقليمي ، 03 ملحق رئيس للإدارة ، و02 عون رئيس للإدارة .

أما الترقية على أساس الاختيار فقد تمت ترقية عون واحد للإدارة الإقليمية لنفس السنة، تقييم الموظفين :بالنسبة لتقييم الموظفين بالبلدية فان صلاحية التنقيط تعود للجهة التي لها الحق في التعيين بناءا على اقتراح من الرئيس السلمي للموظف ، ويمنح كل عامل يقيم تقدير إما) جيد جدا ، جيد ، متوسط ، ضعيف ، ضعيف جدا (وتمنح نقطة للموظف من طرف الرئيس المباشر المؤهل قانونا تتراوح بين 00 و20 نقطة لكل سنة .

أما تقييم الإطارات بالبلدية إضافة للتنقيط السنوي السابق الذكر يقوم الرئيس السلمي بتنقيط الموظف الإطار بناءا على الخصائص الفكرية كالقدرة على التحليل واتخاذ القرارات، وخصائص ذهنية مثل الإلمام بالقوانين والأنظمة، روح العمل الجماعي والتعاون..الخ ، وخصائص السلوك مع الزملاء والرئيس بالإضافة إلى خصائص الشخصية كالأخلاق[1]

ثانيا : في مجال إدارة التنمية المحلية :

تساهم البلدية باقتراحاتها بالنسبة للمشاريع الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية ، وتعد البلدية ممثلة في رئيس المجلس الشعبي البلدي مخططها التنموي وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه بالانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية .

وقد حضيت بلدية بوسعادة ببعض المساهمات ضمن المخطط البلدي للتنمية في مختلف المجالات : الأشغال العمومية ، البناء ، التعمير ، الري...الخ ،و لمعرفة تطور مشاريع التنمية المحلية خلال سنوات 2017-2016-2015 لمختلف القطاعات كما يلي[2]

جدول رقم 05 : العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لسنة 2015 الوحدة : دج

[1] مبرقك تركي رئيس قسم المستخدمين مرجع سابق

[2] مقابلة مع :صالح صالح رئيس مكتب الصفقات لبلدية بوسعادة ، 9000/02/02 الساعة 2:00 .

القطاع	عدد العمليات	الغلاف المالي
المياه الصالحة للشرب	08	40.199.000.00
الصرف الصحي	17	31.650.000.00
التهيئة الحضرية	06	68.987.000.00
فضاءات تجارية واسواق	02	19.800.000.00
التعبيد	02	20.000.000.00

جدول رقم 06 : العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لسنة 2016 الوحدة : دج

القطاع	عدد العمليات	الغلاف المالي
المياه الصالحة للشرب	01	4.930.000.00
الصرف الصحي	02	156.976.000.00
التهيئة الحضرية	02	25.008.000.00
فضاءات تجارية واسواق	03	35.000.000.00
التعبيد	17	355.469.000.00

جدول رقم 07 : العمليات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية لسنة 2017 الوحدة : دج

القطاع	عدد العمليات	الغلاف المالي
المياه الصالحة للشرب	04	23.640.000.00

الصرف الصحي	05	28.216.000.00
التهيئة الحضرية	01	11.100.000.00
التعبيد	07	122.626.000.00

نلاحظ من خلال الجداول الثالث أن هناك اختلاف في تطور المشاريع للسنوات الثالث نجد أكثر العمليات تمت في قطاع المياه الصالحة للشرب وقطاع الصرف الصحي في سنة 2015 بما فيها تجديد شبكات المياه الصالحة للشرب وتجديد شبكات التطهير بمختلف أحياء مدينة بوسعادة .

أما بالنسبة لقطاع الفضاء التجاري والأسواق فتوجد 31 عمليات فقط منذ سنة 2015 ، كذلك بالنسبة لقطاع الصحة الذي شهد عمليتين تمثلت في توسيع وإعادة تأهيل لقاعة العلاج بالعالية وأخرى بالمسيد إلا انه تم إلغاء العمليتين ، وبالتالي عدم استفادة هذا القطاع من المشاريع خلال السنوات الثالث.

كما تم تسجيل اكبر العمليات لأشغال في قطاع التعبيد سنة 2016 قدرت ب: 17 ملية توجد منها المنتهية والتي هي في طور الانجاز والمتوقفة .

أما بالنسبة لعمليات 2017 نلاحظ بالنسبة لعمليات المياه الصالحة للشرب توجد عمليتين في الانجاز إلى غاية سنة 2013 منها تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي زمام وتجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لحي ميطر، وعمليتين نسبة الانجاز بها .0 أما بالنسبة للصرف الصحي نجد 05 عمليات منها عمليتين لتجديد شبكة التطهير بنسبة انجاز قدرت ب 100%.

أما بالنسبة لقطاع التهيئة الحضرية لم يشهد إلا عملية واحدة مقارنة بالسنوات السابقة ، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع التعبيد الذي لم يعرف إلا ثالث عمليات أهمها عملية تعبيد بالخرسانة الزفتية لمحطة المسافرين وراء حي 1000 مسكن بنسبة أشغال 100 % تم انتهاء الأشغال بها في .2013/04/18

أما فيما يخص الاستثمار فيكاد ينعدم بالنسبة للبلدية وهذا نظرا لعدم مشاريع استثمارية يمكن أن تؤدي إلى انتعاش الاقتصاد المحلي لبلدية بوسعادة بحيث نجد فقط جانب الاستثمار في ميدان التمور وعدم الاهتمام من جانب السلطات المحلية بالمشاريع الاقتصادية الاستثمارية سواء على مستوى البلدية او في إطار الشراكة مع البلديات الأخرى .

ثالثا : في مجال التسيير المالي : المرتبط بمداخيل الجباية والوضعية المالية للبلدية

جدول رقم 08 : بيان الإيرادات الجبائية التي تعود على كليا لبلدية بوسعادة الوحدة دج

السنوات / الإيرادات	2015	2016	2017
الرسم الإجمالي على تأدية الخدمات	71.126.009.26	78.635.472.78	58.702.381.54
رسم الذبح	4.130.000.00	4.220.000.00	4.220.000.00
الرسم على العروض	1.000.00	1.000.00	1.000.00
رسم الاقامة	2.550.460.00	2.500.000.00	1.000.00
رسم الحفلات	50.000.00	50.000.00	1.000.00

الرسم العقاري	1.982.213.04	3.514.817.28	7.686.361.09
الرسم على النشاط المهني	392.173.676.53	471.420.646.05	512.127.588.71
الرسم على مداخيل الترقية العقارية	0	0	6.006.106.82
ضرائب أخرى مباشرة IFU	23.350.462.66	25.177.755.16	21.702.835.03
الرسم على رخص البناء	900.000.00	900.000.00	1.000.00
رسزم أخرى غير مباشرة	100.000.00	100.000.00	1.000.00

نلاحظ من خلال الجدول أن العائدات المالية التي تعود بصفة كلية لبلدية بوسعادة تتوزع بنسب متفاوتة فبالنسبة للإيرادات الجبائية نجد ان الرسم على النشاط المهني والرسم على تأدية الخدمات والضرائب الأخرى المباشرة تشكل النسبة الأكبر مقارنة بباقي الإيرادات الجبائية الأخرى في السنوات الثالث ، حيث نجد ان الرسم على النشاط المهني قد سجل اكبر نسبة له في سنة 2017 ، وتبقى ادني الإيرادات الجبائية للسنوات الثالث تلك المسجلة في الرسم على العروض نتيجة ضعف الاهتمام بقاعات العروض السينمائية او المسرحية عبر تراب البلدية ، كم ان ميدان الترقية العقارية فقد فإيراداته لسنة 2015-2016 بلغت 0 الصفر بينما شهدت ارتفاع ملموس في سنة 2017 قدر ب: 6.006.106.82 ، وهذا نظرا لاستفادة البلدية من انجاز السكنات الاجتماعية الترقوية.

أما فيما يخص قسم التجهيز والاستثمار تشارك البلدية بنسبة 10 % من الميزانية من خلال مصادر التمويل الذاتي والباقي يتمثل في مصادر تمويل مختلفة في إطار مخططات التنمية

جدول رقم :09 تطور لنسب التمويل لسنوات 2015-2016-2017 الوحدة دج

مصادر التمويل السنوات	مصادر التمويل الذاتي للبلدية الاقتطاع 100/83	مصادر تمويل مختلفة BW-FCCL-PCD
2015	377.500.000.00	508.045.366.80
2016	336.657.894.00	660.626.024.23
2017	286.200.000.00	1.855.306.901.11

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسب التمويل المختلفة والمتمثلة في إعانات الدولة سواء من مخططات التنمية المحلية او من الصندوق المشترك للجماعات المحلية وكذلك مساهمة الوالية في تطور مستمر خلال السنوات الثالث وقد سجلت اعلي نسبة لها سنة . 2017 أما بالنسبة للتمويل الذاتي فيلاحظ ضالة النسبة بالمقارنة مع إعانات الدولة وكذا تراجع نسبة التمويل بين السنوات الثالث حيث بلغت ادني قيمة لها سنة 2017 .

يعتبر ضعف التمويل الذاتي وارتفاع مساهمة الدولة في التمويل دلالة على ضعف الفاعلية البلدية في تسيير المالي للبلدية[1]

أما فيما يخص الاعتمادات المالية لمختلف مشاريع التنمية المحلية تقوم بلدية بوسعادة بإرسال بطاقات تقنية تحتوي على وصف الأشغال التي ستنجز وعلى كشف كمي وتقييمي لمديرية البرمجة بعد ان يقوم المقاول بإعداد الاتقافية عندما تكون اقل 800.000.000.00دج والصفقة عندما تكون أكثر من 800.000.000.00دج .

[1]مقابلة مع مسعود بلخضر رئيس مكتب الميزانية لبلدية بوسعادة 9000/02/07الساعة : 2:20

فعند وضعية إشغال1 وبعد مراقبتها محاسبيا وماليا يتم طلب اعتماد من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية تحت إشراف رئيس الدائرة ثم تقوم مديرية البرمجة بمراقبتها ماليا ثم إعداد جدول إرسال يتضمن الاعتماد الممنوح بمبلغ الوضعية يتم إمضاءه من طرف الوالي أو الأمين العام بتكليف منه ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة إعداد الحوالة وتأشيرتها بالأختام المخصصة لذلك من طرف الأمر بالصرف ثم تقديمها إلى امين الخزينة المعين ببلدية بوسعادة 2

أما بالنسبة للميزانية الإضافية لبلدية بوسعادة عرفت تراجع في الفائض الموازني من سنة 2015 إلى غاية 2017 حيث سجلت قيمة الفائض الميزاني لسنة 2015 ما يعادل 32.001.563.23 دج لتنخفض سنة 2016 الى 273.727.59دج لتسجل اقل قيمة لها سنة 2017 بما يعادل: 250.671.14دج .

فبالرغم من لبلدية التعرف عجز مالي الا انها تحتل درجة المتوسط من الناحية المادية والمالية في إطار التنمية المحلية مقارنة بالبلديات الأخرى على مستوى الوطن .

المطلب الثاني الديمقراطية التشاركية في تسيير شؤون البلدي

لقد أصبح إشراك المواطن في تسيير الشؤون المحلية من متطلبات أحداث تنمية المجتمع المحلي، وهذا سواء بإشراكه في رسم السياسات المحلية أو تنفيذها أو حتى الرقابة عليها، فإشراك الموطن المحلي في التسيير يعد مؤشرا لتطور المجتمعات المحلية.

[1] أنظر الملحق : رقم 09 .

[2] مقبلة مع : صونيا عشي رئيسة مكتب التجهيز لبلدية بوسعادة 9000/02/01 الساعة : 02:90

أولا : مشاركة المواطن في التسيير المحلي :

تعد المشاركة الشعبية حسب تعريف الدكتور عبد المنعم شوقي " هي عملية إسهام المواطنين تطوعا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو غير ذلك، بل أن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات[1]

لقد جاء في الباب الثاني من قانون البلدية 10/11 ضرورة إشراك المواطنين في تسيير شؤون البلدية في المواد من 11إلى 14 على التوالي والتي تنص على اتخاذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير العالم المواطنين بشؤونهم واستشارتهم في خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

كما جاء في المادة 13 انه يمكنان يستعين رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية وبكل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية من اجل تقديم إي مساهمة مفيدة الشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم .

وعن مشاركة المواطن المحلي في تسيير شؤون بلدية بوسعادة وبالرغم من دور لجان وجمعيات الإحياء سواء في طرح الاقتراحات في مختلف ميادين التنمية وحتى باهتمامها بمسائل نظافة الحي أو بالتكفل بالانشغالات والتعاون كون عملها خدماتي خيري ومطلبي بالإضافة إلى دورها في الرقابة فهي همزة وصل بين الإدارة والمواطن إلا انه وحسب تصريحات المسؤولين المحليين للبلدية يبقى هناك ضعف في مشاركة المواطن المحلي في المشاركة في تنفيذ السياسات ومشروعات التنمية سواء في الاستشارة أو بالتبرع المالي أو المادي او العملي بالإضافة إلى غياب اللقاءات مع المسؤلين المحليين .

كما انه وخلافا لما دعت إليه العديد من المجلس المحلية في مختلف واليات الوطن في إطار دعم التشاركية الديمقراطية وفي مبادرات غير مسبوقة في إطار إنشاء مجالس استشارية تضم متخصصين ومثقفين وواعيان البلديات وكذا رؤساء ولجان الاحياء بهدف

[1] وناس المنصف مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي القاهرة : الشهيرة المصرية الوامة للكتاب 1991 ص 81

استغلال القدرات والكفاءات المحلية للنهوض بالبلدية إلا أن بلدية بوسعادة ما تزال تفتقر لمثل هذا المجلس الذي يعد أداة العادة الثقة بين المنتخب والمواطن في تقريب هذا الأخير من مؤسسات الدولة عن طريق الاستشارة في مختلف المشاريع التي تمس مصلحة المواطن مباشرة في جميع المجالات سواء في مجال أشغال التهيئة الحضرية في مجال الصحة ..الخ مما يتيح مشاركة المواطن المحلي في التنفيذ والرقابة على المشاريع

ثانيا : دور منظمات المجتمع المدني :

تساهم منظمات المجتمع المدني بدور هام في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها الهدف الأساسي للسياسة المحلية للجماعات المحلية[1]

دور جمعيات بلدية بوسعادة في التسيير المحلي: تساهم الجمعيات في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي.

[1]مديرية التنظيم والشؤون العامة مكتب الجمعيات 2013/04/26 الساعة10.15

جدول رقم :10 عدد الجمعيات المحلية لبلدية بوسعادة

طبيعة الجمعيات المحلية لبلدية بوسعادة	العدد
الجمعيات الثقافية	46
جمعيات النوادي الرياضية	139
جمعيات أولياء التلاميذ	114
جمعيات الاحياء	112
الجمعيات الدينية	76
الجمعيات الاجتماعية	12
المجموع	499

يوضح هذا الجدول ميادين نشاط الجمعيات المحلية التابعة لبلدية بوسعادة وان طغت بعض الميادين على غيرها من الناحية العددية فان دورها في التنمية ضعيف ومحدود الفعالية بسبب ضعف الموارد المالية ونقص الوعي بأهمية العمل الأهلي ، فبالنسبة للجمعيات الثقافية فإنها تساهم بنشاط محتشم في مجال الفن المسرحي والغناء وحماية الموروث الثقافي والتعليم الديني ومحو الأمية .

أما بالنسبة للجمعيات والنوادي الرياضية بالرغم من وجود اكبر عدد لها مقارنة بالجمعيات الأخرى خاصة التي تنشط في مجال كرة القدم وكرة اليد والسلة إلا أن اغلبها يعاني من قلة

الإمكانيات المادية بالرغم من الإعانات المقدمة لها من البلدية ومن الجهات المختصة على مستوى الوالية .

- دور الأعلام في المشاركة المحلية:

تمثل أجهزة الإعلام البسيطة مثل الإذاعة والتلفزيون أهم قنوات الاتصال بين المواطنين والقيادات المحلية.

ففي إطار دور العالم المحلي في دعم المشاركة المحلية وبالتالي دعم التنمية المحلية ومن منطلق الديمقراطية التشاركية نجد دور إذاعةالحضنة المحلية لبوسعادة والتي انطلقت بشكل رسمي في جوان 1999 حيث عرفت إقبالا كبيرا للجمهور على متابعة برامجها والمشاركة فيها، حيث تضم العديد من البرامج بما فيها البرامج الخاصة بالمجالس المحلية والتي تفتح للمواطن المحلي مجال طرح انشغالاته ونقاشاته حول مختلف القضايا التي تمس المصلحة العامة على مستوى بلدية بوسعادة مما يؤدي إلى تقوية إمكانيات المحاسبة والمراقبة للمواطن المحلي على أعمال المجلس البلدي وكذا ليصبح قوة اقتراح أما للمشاريع او لمختلف القضايا التي تمكن من تحسين مستوى الخدمات وبالتالي افصل مستوى للتنمية .

عملت إذاعةالحضنة في إطار تقريب الإدارة من المواطن المحلي وتحسين مشاركته في تسيير الشأن المحلي على تخصيص شبكة من البرامج من بينها برنامج بلديات تحت الضوء بهدف فتح المجال أمام انشغالات المواطن في مختلف المجالات ، بالإضافة إلى برنامج بين المواطن والمسؤول الذي يسمح بالتواصل المباشر مع المسؤول المحلي سواء

البلدي او الولائي في عرض الهم انجازات المجلس البلدي في اطار تحقيق التنمية المحلية بالإضافة الى برامج اخرى مناسبتية تهتم باعطاء تقييم عام لمختلف الانجازات المحلية

المطلب الثالث : معوقات التسيير المحلي لبلدية بوسعادة

تعرف بلدية بوسعادة كباقي البلديات عبر الوطن العديد من العراقيل سواء في جانب التسيير الاداري او المالي وحتى في المورد البشري الذي يعد أداة أساسية للتحول نحو أفاق التطور وأداة تجسيد أهداف التنمية المحلية كأهم أولويات السياسة المحلية.

ومن بين أهم العراقيل التي تواجه بلدية بوسعادة على وجه الخصوص وباقي بلديات الوطن

عموما نجد:

غياب دور المجلس الشعبي البلدي في مراقبة تسيير المشاريع القطاعية رغم أنها تنجز على تراب البلدية.

عند دراستنا لواقع البلدية في مجال اتخاذ قراراتها المحلية نجد أن المشرع أكد على استقلالية المجلس المنتخب كهيئة مداولة من خلال مظاهر عديدة، لكن المجلس لا يعتبر صاحب الكلمة الأخيرة في اتخاذ المقررات اللازمة دائما ، كما أن البلدية بأجهزتها المحلية المستقلة لا تتدخل في الشؤون المحلية بعيدا عن أعين السلطة المركزية بل أحاطها المشرع برقابة مركزية صارمة أثناء ممارسة صلاحياتها وهو ما يحد من فعالية القرار المحلي .

فقدان البلدية لسلطة التقرير والتخطيط نتيجة لإعانات الدولة بالإضافة إلى أن الإعانات المتأتية عن طريق الهبات تكاد تكون معدومة نتيجة تفشي ظاهرة الفقر وقلة وعي المواطن وتراجع ثقافة المشاركة المدنية لديه.[1]

[1] بوعمران عادل البلدية في التشريع الجزائري مرجع سابق :ص ص 68-69

مشكلة ضعف الكفاءة لا تقتصر فقط على المنتخبين فقط بل تمتد إلى الموظفين المعينين الذين يلعبون دورا هاما في إدارة.

قلة الموارد المالية ومحدوديتها والتي تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها الوحدات المحلية والمتمثلة في عدم كفاية مواردها المالية ، الأمر الذي يحول دون أدائها الأعمال المنوطة بها لإشباع احتياجات المجتمع وتحقيق التنمية المحلية [1]

عدم توفر العقار الحضري نتيجة الملكية الخاصة للعقار وخضوع تكلفته لسعر السوق مما يؤثر على انجاز المشاريع التي تحتاج اليها بلدية بوسعادة .

عدم تجاوب البلدية مع وظائف الإدارة المحلية الحديثة مثل التجارة الراقية، الخدمات الطبية، الخدمات الاجتماعية.

ضعف دور السلطات البلدية لتوفير الوسائل المادية والبشرية للتكفل بتسيير النفايات في الأحياء السكنية .

عدم إعطاء أولوية للمساحات الخضراء باعتبارها تضع التوازن بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها كتلطيف الجو وتنقية الهواء.[2]

ضعف البلدية في التسيير المالي وضعف السلطات المحلية في التسيير العمراني نظرا لغياب مصادر مالية حيث يلجا المسيرين إلى ميزانية الدولة وتسجيل المشاريع في اطار المخطط التنموي الممول من طرف الوالية والتي التقبل اال

[1] بريق عمار تمويل الجماعات المحلية في الجزائر واقع و افاق متحصل عليه من http//chaieb,olympre.network.com/news.php?action=vers. بتاريخ 2013/04/18 ساعة 15.45:

[2] بريق عمار تمويل الجماعات المحلية في الجزائر واقع و افاق مرجع سابق.

بعض مشاريع البلدية في اطار مداولات تقييم الميزانية مما يزيد في التبعية الميزانية المركزية والذي يؤدي الى تأخر متزايد للمشاريع بل وتراكمها.

بالإضافة إلى ضعف الاستثمار المحلي في المشاريع بالنسبة الى بلدية بوسعادة التي ان لم نقل تعاني من انعدام الاستثمار الذي هو روح التنمية.

مشكلة ضعف الكفاءة لا تقتصر فقط على المنتخبين فقط بل تمتد الى الموظفين المعينين الذين يلعبون دورا هاما في إدارة .

خلاصة الفصل الثالث :

من منطلق ما جاء في هذا الفصل وعلى اعتبار أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية ونواة التغيير في المجتمع يتحدد لنا من واقع دراسة واقع بلدية بوسعادة في التسيير أن أهم ما يغلب على نمط التسيير المحلي في هذه البلدية هو غياب الرؤية الإستراتيجية لمتطلبات التنمية على مستوى البلدية فا لبطأ في اتخاذ القرارات المجدية والسياسات الناجحة يعكس الصورة الفعلية لمدى ضعف كفاءة السلطات المحلية في ايجاد سبل النمو والتطور الذي ينشده المواطن المحلي

بلاضافة الى سوء التسيير المالي والذي يؤثر بالدرجة الأولى على عائدات البلدية من مشاريع التنمية المحلية مما يؤثر نمو الاقتصاد المحلي في ظل بيروقراطية سلبية غالبا ما تمارس في اطار تقديم الخدمة العمومية .

يمكن القول انه من خلال النتائج المتوصل إليها وبالنظر إلى واقع ادارة الجماعات المحلية في الجزائر من منطلق سير عمل المجالس المحلية ، وفي اطار أهداف السياسة المحلية المرجوة والتي من أولوياتها أحداث تنمية محلية بغض النظر عن الجماعة المحلية سواء والية كانت أم بلدية فلكل منها اختصاصاتها في حدود ما خول لها القانون وأجاز لها العمل في إطاره ، وبالنظر الى المنظومة القانونية التي عرفتها الإداري المحلية في الجزائر والتي تبرز تطور أسلوب التنظيم الإداري لها في إطار ألا مركزية الإدارية بحيث نجد أن هناك آليات قانونية اتبعتها الدولة الجزائرية لإرساء دعائم نظام إداري المركزي يكون في مستوى تطلعات الأفراد ، في النظر لما جاء به التعديل القانوني الذي مس به الجماعات المحلية بالجزائر والمتمثل قانون البلدية رقم 11/11 وقانون الوالية الحامل لرقم 10/112 لما يهدف به من تحسين لمستوى التسيير المحلي نظرا لما عرفته الفترة القانونية السابقة في ظل قانون الوالية والبلدية لسنة 1991 والذي عرف العديد من السلبيات في ظل العقليات القبلية التي طغت على الحقائق الاجتماعية للبلد وأدت الى تدهور قدرات البلديات نظرا لسوء التسيير وتضارب للمصالح داخل الوحدة المحلية الواحدة ، الأمر الذي ينجم عنه تذبذب مستمر لنوعية الخدمات العامة وتدهور الإطار المعيشي للمواطن وهذا ما جعل المشرع الجزائري يستند الى القانون الجديد الذي يؤكد على سعة وتنوع الاختصاصات ولعل النظر الى واقع

تسيير الجماعات المحلية من منطلق تسليط الضوء على الوحدة المحلية التي يعهد إليها تسيير الشأن المحلي مثلما هو الشأن في بلدية بوسعادة ، نجد أنه وفي ظل الكم الواسع من المواد القانونية المعتبرة لصلاحيات واختصاصات الهيئات المحلية للبلدية وعلى الرغم من تدعيم الدولة للجماعات المحلية في اطار القانون الجديد للتوجه نحو الانفتاح ولمشاركة أكثر تمكن من تحقيق ممارسة المراقبة والمحاسبة للهيئات في أداء مهامها إلا أن ما يفرضه الواقع من حقيقة التسيير المحلي الذي كرس خدمة مصالح خاصة الهداف معينة مما يدل على تأصل العقلية القبلية والعشائرية.

فالتسيير الأمثل للجماعات المحلية يقتضي بذل كل الجهود الممكنة وتسخيرها في خدمة الصالح العام وهذا بضرورة إيجاد مختلف السبل لمعالجة المشاكل الإقليمية البحتة بهدف نجاح برامج وخطط التنمية التي تتطلب المتابعة المستمرة من طرف السلطات المحلية .

ضرورة الاستثمار في المشاريع ذات العوائد والأرباح والتي تمكن من توفير مدا خيل للجماعات المحلية وعدم الاعتماد على إعانات الدولة التي تؤدي ال عرقلة السير الحسن لتطور المشاريع .

البد من الاستثمار في المورد البشري الكفـء على المستوى المحلي بحيث البد من ضرورة حيازة المنتمين للجماعات المحلية لمؤهلات علمية وفنية وتقنية تتناسب مع المهام الموكلة لها و مع متطلبات الواقع والعصر.

كما البد من ان تكون الرقابة الوصائية من طرف السلطة الوصية على الهيئات المحلية في حدود العمل لتحسين منظومة سير وعمل المجالس المحلية مع إعطائها استقلالية اكبر في ادارة الشأن المحلي .

أولا القرءان الكريم

ثانيا الكتب :

1/ عبد الرحمان إبراهيم الجويبرء الإدارة والحكم في الإسلام (الفكر والتطبيق)» لبنان :بيروت ١الدار العربي للموسوعات : 1 . الطبعة الخامسة »

2/ محمد على الخلايلة الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر . (دراسة مقارنة)» » دار الثقافة للنشر والتوزيع » عمان : .2009

3/ اسماعيل معراف. الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية » منشورات الجزائر.

4/ صلاح الدين الهواري المعجم الوسيط المدرسي عربي . دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشرء بيروت»

5/عبد النور ناجي .المدخل لعلم السياسة . الجزائر » دار العلوم للنشر : 2007.

6/عبد العزيز صالح بن حبيتور الإدارة العامة المقارنة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن :2009، الطبعة الأولى .

7/عمار بوضياف، شرح قانون الولاية ، جسور للنشر والتوزيع الجزائر : 2012.

8/ هاني علي الطهراوي قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا) دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن : 2004 .

ثالثا الدوريات والملتقيات :

9/عبد النور ناجي." دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر:دراسة حالة الأحزاب السياسية".مجلةالفكر.العدد03.»

10/ ليلى بن عيسى. الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي . بحاث إقتصادية وإدارية العدد الرابع عشر » الجزائر.جامعة بسكرة -2013 .

11/ خيرة بن عبد العزيز . دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري2 » مجلة الفكرعدد 8 . الجزائر » جامعة باتنة- د س ن»

12/ منير نوري و فاطمة الزهراء غربي » الحكم الراشد والفساد الإداري ٠ مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية .٠ بكلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية» جامعة 20 أوت

5 سكيكدة» يومي 02/03 ديسمبر 2007.

13/ الزهرة فلاحي ' واقع الحكم الراشد في البلاد العربية و تحديها لواجهة الفساد الإداري"»2 مداخلة مقدمة في الملتقى

الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية ٠ بكلية علوم التسيير و العلوم

الاقتصادية جامعة 20 أوت 1955 .سكيكدة. يومي 02/03 ديسمبر 2007.

14/ عبد النور ناجي. دور منضمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر(دراسة حالة الاحزاب السياسية) مجلة الفكر العدد الثالث ٠ جامعة عنابة » الجزائر :د س ن » .

15/ عنتره بن مرزوق ٠ الحكم الراشد بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية . مجلة البحوث السياسية » جامعة الجلفة:

العدد الثالث : ديسمبر 2013 .

16/ محمد غربي ٠ الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية) ٠ مجلة دفاتر السياسةوالقانون عدد خاص أفريل1 201. الجزائر » جامعة الشلف »

17/ سفيان فوكة و مليكة بوضياف ٠ الحكم الراشد والإستقرار السياسي ودوره في التنمية مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ٠ جامعة حسيبة بن بوعلى .٠ الشلف الجزائر :يومي

6-17 ديسمبر 2008.

رابعا : الأطروحات والرسائل والمذكرات الجامعية :

18/ شعبان فرج .الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر . أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية » تخصص نقود ومالية» جامعة الجزائر - 2012-2011 »

19/ سنوسي وحشية ء فتيحة قالية »٠ الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية ٠ مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم الاقتصادية » تخصص اقتصاد المالية والبنوك جامعة البويرة»: الجزائر- 2015-2014 ٠

20/ أيوسف أزوال الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية.(مذكرة مقدمةلنيل شهادة الماجستير غير منشورة). جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة.2009-2008,.

21/ محمد علي أمين. آليات الحكم الراشد في إدارة التنوع الثقافي. مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية . د ب ان » جامعة السليمانية -2014 »

5/ نبيل دحماني ٠ الديموقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر . مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية » تخصص الديموقراطية والرشادة» الجزائر » جامعة قسنطينة - 2011-2010 ».

22/ حنان جيلاني ٠ الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري ٠ مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية .تخصص Bola) وحكامة محلية» الجزائر» جامعة المسيلة- 2015-2014 .

23/ سهام غضاب. الإصلاح الإداري والحكم الراشد في الجزائر ٠ مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية . تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية » الجزائر » جامعة بوسعادة -2010-2009 .

24/ نضيرة دوبابي ٠ الحكم المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية . مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية » تخصص اقتصاد وتنمية» الجزائر » جامعة تلمسان ز-2010-2009

25/سهيلة أمنصوران .٠ الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي :دراسة تحليلية اقتصادية حالة الجزائر مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية » فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 2005٠ 2006.

26/ حليمة رزيق » الدولة في ظل مقاربة الحكم الراشد ٠ مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية » تخصص إدارة وحكامة محلية » الجزائر » جامعة المسيلة - 2014-2013 ».

27/ حسين عبد القادر . الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلومالسياسية تخصص الدراسات الأورومتوسطية. الجزائر ' جامعة تلمسان : 2012-2011

28/ يوسف زدام ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي (من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية2002- 2004) . مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري » جامعة الجزائر :2006 - 2007 .

29/ وفاء أفالو و أمينة شرفي دور الحكومة في تحسين الادارة المحلية » مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية واقتصادية» الجزائر » جامعة سكيكدة.: 2013.

30/ عتيقة جديدي إدارة الجماعات المحلية في الجزائر (بلدية بوسعادة نموذجا) ، مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية جامعة بسكرة الجزائر :2013-2012 «

31/سليمان أعراجٍ، دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر مابين 2010-2000 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية ، جامعة الجزائر 03 : 2011-2010 ،

خامسا القوانين والوثائق الرسمية

32/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الجمهورية،الأمانة العامة للحكومة ، قانون الجماعات الإقليمية قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

المقدمة

الفصل الأول : التأصيل المعرفي والنظري للحكم الراشد والادارة المحلية في الجزائر 13

المبحث الأول : مفهوم الحكم الراشد.....14

المطلب الأول: نشأة وتعريف الحكم الراشد..... 14

المطلب الثاني: مقومات ومعايير الحكم الراشد.....29

المطلب الثالث : فواعل وأبعاد الحكم الراشد 33

المبحث الثاني :ماهية الادارة المحلية:.....44

المطلب الأول: تعريف الادارة المحلية 44

المطلب الثاني : مستويات الادارة المحلية في الجزائر 46

المطلب الثالث : وظائف ومقومات الادارة المحلية 48

المطلب الرابع : أهداف الادارة المحلية 51

الفصل الثاني : واقع العلاقة بين الحكم الراشد بالادارة المحلية في الجزائر على المستوى المحلي 54

المبحث الأول : مفهوم الادارة المحلية الرشيدة (الحوكمة المحلية).....52

المطلب الاول : تعريف الادارة المحلية الرشيدة 54

المطلب الثاني :خصائص ومقومات الادارة المحلية الرشيدة.....56

المبحث الثاني : فواعل وتحديات الادارة المحلية الرشيدة 58

المطب الاول : فواعل الاارة المحلية الرشيدة.....58

المطلب الثاني : تحديات الادارة المحلية الرشيدة.....59

الفصل الثالث : بلدية بوسعادة (دراسة حالة)

المبحث الأول: تعريف بلدية بوسعادة 64

المطلب الأول : تقديم بلدية بوسعادة 64

المطلب الثاني : تحليل الهيكل التنظيمي لبلدية بوسعادة 67

المبحث الثاني : دور الهيئات المحلية في تسيير شؤون بلدية بوسعادة..72

المطلب الأول : اختصاصات هيئات البلدية في مجال التسيير 72

المطلب الثاني :الديمقراطية الشاركية في تسيير شؤون البلدي.....87

المطلب الثالث : معوقات التسيير المحلي لبلدية بوسعادة.....91

الخاتمة:.....96

ملخص الدراسة:.....100

المراجع : 102

فهرس :.....106

يعتبر نظام إدارة الجماعات المحلية من الدعائم الأساسية للمجتمعات الحديثة ، وضرورة يقتضيها أتساع النشاط الإداري وتنوعه ، لذا نجد أن الكثير من الدول اتجهت نحو تقسيم السلطات ولاختصاصات بين السلطة المركزية والهيئات المحلية قصد تعاون الجهود الحكومية والشعبية لتحقيق التعاون ، وتحسين مستوى الخدمات ، فهذا النظام يؤدي إلى تعزيز مشاركة المواطن في إدارة الشأن المحلي عبر المجالس المنتخبة .

وقد جاء ت هذه الدراسة أساسا إلى إبراز المهام التي تضطلع بها الجماعات المحلية سواء الوالية أو البلدية في الجزائر وتحديد مجمل الصلاحيات المنوطة بها في ظل التعديلات القانونية التي تشهدها بهدف النهوض بمستوى الوحدات المحلية ، فالمشرع الجزائري قد ركز على العديد من الجوانب التي عدت إضافات نوعية سواء على مستوى قانون الوالية أو البلدية الجديد ، وهذا بهدف القضاء على اختلالات التسيير التي أصبحت تعكس واقع معظم المحليات على مستوى الوطن .

وبهدف توضيح واقع تسيير الجماعات المحلية في الجزائر قمنا بدراسة تطبيقية تمثلت في بلدية بوسعادة كنموذج يمكن من خلاله إعطاء ولو لمحة تقريبية لتحليل واقع التسيير من جانبه المالي والإداري من خلال إبراز الوضعية المالية وتحديد أهم الموارد المالية وطبيعة التسيير ومدى مشاركة المواطن المحلي في شؤون البلدية مع إبراز مختلف العراقيل التي تواجه سير عمل المجلس البلدي والذي يعد صورة من واقع يعكس التسيير في الادارة المحلية بالجزائر .